مجلة البحوث المالية والتجارية

المجلد (24) – العدد الثاني – إبريل ٢٠٢٣

"أثر المتغيرات الدولية المعاصرة على الأمن الجيوسياسي للشرق الأوسط"

"The Impact of Contemporary International variables on the Geopolitical Security of the Middle East"

د. إيهاب محمد أبو المجد عياد

دكتوراه العلوم السياسية

تاريخ الإرسال	2023-06-18
تاريخ القبول	2023-07-16
رابط المجلة:	https://jsst.journals.ekb.eg/

ملخص

هدفت الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتي مفادها: إلى أي مدى أثرت المتغيرات الدولية المعاصرة على الأمن الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط؟. من خلال ثلاثة محاور جاء الأول بعنوان: متغيرات النظام الدولي، والتحولات في توازنات القوى العالمية المؤثرة في الشرق الأوسط، وتناول بالتحليل أهم المتغيرات الدولية، والتي تمثلت في: التحولات في النظام العالمي من الأحادية إلى تعدد المركز، وتنافس القوي الدولية الفاعله وتدخلاتها في البيئة الشرق أوسطية، والأزمة الروسية الأوكرانية، وأخيراً التغيرات المستمرة في خريطة الطاقة العالمية، وجاء المحور الثاني بعنوان: الأمن الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط والتوازنات الاستراتيجية في ظل بيئة متغيرة؛ ليتناول استعراض التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط في ظل تنافس القوي الدولية والتوازنات الإقليمية مستعرضاً من خلاله أهم التحولات في البيئة الجيوسياسية الداخلية، والتحولات في الأبعاد الجيواستراتيجية، والأنماط الجديدة لاستراتيجيات النفوذ، ثم تناول المحور الثالث تداعيات متغيرات النظام الدولي على الأمن الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط، وتمثلت التوصيات في: دعم وتعزيز التنمية، وعملية البناء المستدام في المنطقة، وتعزيز الحماية الاجتماعية ذات الصلة بين العمل الإنساني والتنمية.

الكلمات المفتاحية: المتغيرات الدولية – الشرق الأوسط– الأمن الجيوسياسي – الأزمة الروسية– الأوكرانية – التوازنات الاستراتيجية

Abstract

The study aimed to answer the main problem, which is: To what extent have contemporary international changes affected the geopolitical security of the Middle East region?, Through three axes, the first was titled: The Variables of the International System, and Shifts in the Global Power Balances Affecting the Middle East. It analyzed the most important international variables. The second was titled: Geopolitical Security of the Middle East and Strategic Balances in a Changing Environment; To deal with the review of geopolitical transformations in the Middle East region in light of the competition of international powers and regional balances, through which it reviewed the transformations in the internal geopolitical environment, shifts in geostrategic dimensions, and new patterns of influence strategies. The recommendations are in: supporting and promoting development, the process of sustainable construction in the region, enhancing social protection related to humanitarian work and development.

Keywords: International variables - the Middle East - geopolitical security - the Russian-Ukrainian crisis - strategic balances.

مقدمة:

يشهد العالم اليوم العديد من المتغيرات الدولية المعاصرة ضمن ما يطرأ من متغيرات جديدة على المستوى الدولي، والتي كان من أبرزها ضعف الاتحاد الأوروبي الذي مثل بديلاً أوروبياً قوياً للاتحاد السوفيتي بعد نهاية الحرب الباردة؛ حيث ظلت الدول الأوروبية عبر الاتحاد الأوروبي خلال هذه الفترة تُمثل إرادة سياسية إلى جانب الهيمنة الأمريكية على المسار العالمي إلا أن هذا الدور لم يستمر كثيراً نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية التي عانتها أوروبا نفسها، وفقدها لامتيازات ضمن المنافسة العالمية التي أبرزت اقتصاديات جديدة في دول أوروبية خارج الاتحاد الأوروبي، ودول أسيوية، فضلا عن الخروج البريطاني من السوق الأوروبية المشتركة، وما ترتب جراء ذلك من ضعف المسار الأوروبي. وإلى جانب ذلك هناك العديد من التداعيات الناجمة عن تنافس القوى الدولية الفاعلة، وتدخلاتها في البيئة الصراعية الشرق أوسطية، أضف إلى ذلك الأزمة الروسية–الأوكرانية؛ وما نجم عنها من تغيرات مستمرة في خريطة الطاقة العالمية؛ حيث تجاوزت التداعيات الكثيرة والناتجة عن هذه الأزمة، الأطراف المُنخرطة فيها مباشرة؛ حيث امتدت أصداؤها إلى العديد من المناطق، ويبدو أن منطقة الشرق الأوسط أحد هذه المناطق الأكثر تأثراً بهذه الأزمة، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب، لعل أبرزها هشاشة الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي لبعض دول هذه المنطقة، فضلاً عن ذلك الروابط المُعقدة التي تربط هذه المنطقة بفواعل كثيرة من خارجه، بما يجعل أمنه الجيوسياسي أكثر عُرضة للتأثر بمتغيرات البيئتين الإقليمية والدولية (رانيا خفاجة، ٢٠٢٢، مايو ٣٠).

وتتمثل أحد أهم المتغيرات الدولية المؤثرة على الأمن الجيوسياسي الشرق أوسطي، والظواهر المتعلقة بها، في الأزمة الروسية–الأوكرانية، ويجدر الإشارة عند تحليل هذا المتغير الأخذ في الاعتبار مجموعة من العوامل تمثل محددات أساسية لتحليل أبعاد هذه الأزمة (Nott, Hanna, Alterman, Jon B, 2023, January 24):

- المحدد الأول: الفهم العميق لحدود الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط بوجه عام، وفي الدول المعنية بالصراعات بوجه خاص، فمن الملاحظ أن روسيا، التي تسعى لاستعادة مكانتها كقوة عظمى في النظام العالمي لمواجهة نفوذ أمريكا وحلفائها، ترى في هذه المنطقة الميدان المناسب لها لاستعراض مقومات قوتها المختلفة، وقد عزز من هذا التوجه قناعة روسيا بأن الانسحاب السوفيتي من منطقة الشرق الأوسط إبان رئاسة "ميخائيل جورباتشوف" كان إيذاناً بنهايتها كقوة عظمى. وما يؤكد ذلك سعى روسيا إلى إقامة علاقات جيدة مع دول

منطقة الشرق الأوسط، إبان تطور الأحداث في البحر الأسود منذ عام ٢٠١٤م، وتحديداً في أعقاب ضم روسيا لشبه "جزيرة القرم"، وتنظيمها استفتاءً على وضع شبه "جزيرة القرم" ترتب عليه انضمام القرم لها رسمياً في مارس ٢٠١٤م؛ حيث سعت روسيا إلى جذب استثمارات من المنطقة، وكسر عزلتها الإقليمية ومواجهة العقوبات الدولية التي فُرضت عليها آنذاك.

- المحدد الثاني: حدود أدوار الفواعل ليس فقط على المستوى الدولي؛ بل على المستوى الإقليمي أيضاً، وإلى أي مدى كانت هذه الأدوار حاكمة في الأمن الجيوسياسي الشرق أوسطي، وفي مناطق الصراع فيه؟، بحيث يمكن القول بأن انسحابها من المنطقة أو انشغالها وتحول اهتمامها إلى الأزمة الروسية– الأوكرانية من شأنه أن يُلقي بآثاره على مسارات هذه الصراعات (Nott,) Hanna, Alterman, Jon B, 2023, January 24.
- المحدد الثالث: حدود التلاقي والاختلاف بين القوى الدولية والإقليمية الفاعلة في الشرق الأوسط؛ إذ أن تلاقي إرادات هذه الدول من شأنه تعزيز القدرة على إيجاد حلول للخلافات في المنطقة، فيما يؤدي الاختلاف فيما بينها إلى زيادة أمد الخلافات وصعوبة التوصل إلى تسويات لها.

١- **أهمية الدراسة:** تأتي أهمية الدراسة من منطلق بعدين الأول: البعد الجيوسياسي والجيواستراتيجي، ويكمن في ما تكتسبه منطقة الشرق الأوسط من أهمية حيوية، وسياسية، وجغرافية جعلتها محط أنظار العديد من القوي الدولية، ويتمثل البعد الثاني في: أن تداعيات الأزمة الروسية–الأوكرانية تجاوزت الأطراف المُنخرطة فيها مباشرة؛ وامتدت أصداؤها إلى منطقة الشرق الأوسط التي تعد أحد هذه المناطق الأكثر تأثراً بهذه الأزمة، ويرجع ذلك إلى ضعف الوضع الأمني والسياسي والاقتصادي لبعض دول هذه المنطقة، فضلاً عن الروابط المُعقدة التي تربط هذا الإقليم بفواعل كثيرة من خارجه، بما يجعله أكثر عُرضة للتأثر بمتغيرات البيئتين الإقليمية والدولية.

٢- **أهداف الدراسة:** هدفت الدراسة إلى تحليل أثر المتغيرات الدولية على الأمن الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط من خلال:

أ- دراسة وتحليل متغيرات النظام الدولي والتحولات في توازنات القوى العالمية المؤثرة في الشرق الأوسط.

ب- تحليل الأمن الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط والتوازنات الاستراتيجية في ظل بيئة متغيرة.

ج- استعراض تداعيات متغيرات النظام الدولي على الأمن الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط، مع التركيز على الأزمة الروسية–الأوكرانية كأحد أهم هذه المتغيرات.

٣- **الإشكالية الرئيسية للدراسة والتساؤلات الفرعية:** تمثلت الإشكالية الرئيسية للدراسة في تساؤلها الرئيسي والذي تمثل في: إلى أي مدى أثرت المتغيرات الدولية المعاصرة على الأمن الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط؟ وتمثلت التساؤلات الفرعية في:

أ- ما هي متغيرات النظام الدولي، والتحولات في توازنات القوى العالمية المؤثرة في الشرق الأوسط؟

ب- كيف أصبح الأمن الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط والتوازنات الاستراتيجية في ظل بيئة النظام الدولي المتغيرة؟.

ج- ما هي التداعيات الناجمة عن متغيرات النظام الدولي، والمؤثرة على الأمن الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط؟.

٤- **فرضيات الدراسة:** تقوم الدراسة على مجموعة من الفرضيات مفادها:

أ- أن المنطقة أو الإقليم الذي تتواجد فيه الدولة يؤثر على حركتها السياسية، وهو ذاته نفس المفهوم الذي انطلقت منه أهداف النظريات الجيوسياسية، والتي ترى أن الإقليم الذي يؤثر في القوى العالمية بما ينطوي عليه من خصائص، ومزايا تطلعًا نحو السيطرة العالمية، يكون موضع استقطاب، وجذب للعديد من هذه القوى، والتي ليست بالضرورة أن تكون متواجدة في هذا الإقليم، كما أن هذا التواجد قد يؤثر على الأمن الجيوسياسي للمنطقة، وهذا ما يؤكده المشهد العام في العقود الأخيرة.

ب- أن الأهداف الروسية في منطقة الشرق الأوسط قائمة على الرغم من تطورات الأزمة الروسية – الأوكرانية.

ج- أن هناك أدوار مؤثره للفواعل في منطقة الشرق الأوسط، ومناطق الخلاف فيه، وأن أي تحول لاهتمام هذه الفواعل نحو الأزمة الروسية–الأوكرانية يلقي بأثاره على مسارات الخلاف في منطقة الشرق الأوسط.

د- أن أدوار القوى الإقليمية تظل هي الأكثر حسماً في تطورات الصراع في منطقة الشرق الأوسط.

٥- **حدود الدراسة (المجال الموضوعي–المجال الزمني):** يمكن بلورة حدود الدراسة موضوعياً وزمنياً، كما يلي: على مستوي المجال الموضوعي: تناولت الدراسة تحليل "أثر

المتغيرات الدولية المعاصرة على الأمن الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط"، وتكمن أهمية الدراسة فيما شهدته هذه المنطقة من العديد من التداعيات الناجمة عن هذه المتغيرات وعلى وجه التحديد الأزمة الروسية – الأوكرانية على أمنها الجيوسياسي، وعلى مستوي المجال الزمني فقد التزمت الدراسة بالفترة الزمنية للأحداث حتى إعداد هذه الدراسة.

٦- **الدراسات السابقة:** سعت الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتي تمثلت في: إلى أي مدى أثرت المتغيرات الدولية المعاصرة على الأمن الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط؟ وما هي أهم تداعيات الأزمة الروسية–الأوكرانية؟، مسترشده في ذلك بما رسخت إليه الآدبيات المتزايدة، والتي تصدت لدراسة وتحليل موضوعات الأمن الجيوسياسي أو لأحد ظواهره، وتوضيح مدى تأثرها في ظل بزوغ العديد من المتغيرات المتأثرة بتنافس القوى الدولية، الفواعل الإقليمية والدولية، والتي أثرت بدورها على الأمن الجيوسياسي للمنطقة، والتي جاء منها على سبيل المثال:

استهدفت دراسة، "Khalid Rahman، 2010"، تحليل سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، كما استهدفت دراسة، "سليم بدرة، وآخرون، ٢٠١٨"، تحليل طبيعة المتغيرات الدولية والإقليمية المساهمة في التحول الاستراتيجي التركي تجاه منطقة الشرق الأوسط، كما استهدفت أيضاً دراسة، " مروان عوني كامل، ٢٠١٩"، التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط ودور القوى الكبرى، واستعراض الرؤى المتنافسة لإدارة التوازن الدولي والتوازنات الإقليمية في المنطقة، وقدمت دراسة، "محمد أبو حمور، ٢٠٢٢"، تداعيات التحولات والصراعات الدولية على الأمن الغذائي في العالم العربي: دراسة حالة حرب روسيا وأوكرانيا، كما قدمت دراسة، "وائل شديد، ٢٠٢٣"، التحولات الجيوسياسية للعالم العربي في ظل الصراعات الدولية والإقليمية. وكان من أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة في الدراسة الحالية: التعرف على أهم الملامح الجيواستراتيجية والجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط والتحولات الجيوسياسية، وتحليل سياسات القوى الدولية في المنطقة بما يفيد الدراسة الحالية.

٧- **الإطار المنهجي:** من أجل تحقيق التكامل المنهجي، وتوخي المزيد من الدقة، والموضوعية وصولاً للنتائج؛ اتبعت الدراسة إطاراً منهجيا متكاملاً؛ حيث استخدمت المنهج الاستقرائي والاستنباطي، والمنهج الوصفي، والتاريخي لاستقراء التحولات وإبرازها والتعبيّر عنها والتعرف على آثارها الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، ومتابعة الظاهرة لفهم الحاضر، والتنبؤ بالمستقبل مع مراعاة المتغيرات الزمانية، والمكانية والإمكانيات المتاحة في كل فترة. كما أمكن الاستفادة من منهج التحليل النسقي، ومنهج دراسة الحالة.

٨- **أقسام الدراسة:** لما كانت هذه الدراسة تسعى للإجابة على تساؤل رئيسي مفاده: "إلى أي مدى أثرت المتغيرات الدولية المعاصرة على الأمن الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط؟، وعلى ضوء طبيعة موضوع الدراسة والفترة الزمنية الهامة، ومقتضياتها، تشتمل هذه الدراسة فضلاً عن المقدمة العامة: ثلاثة محاور رئيسية جاء المحور الأول منها يحمل عنوان: متغيرات النظام الدولي، والتحولات في توازنات القوى العالمية المؤثرة في الشرق الأوسط، وتناول المحور الثاني عنوان: الأمن الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط والتوازنات الاستراتيجية في ظل بيئة متغيرة، كما تناول المحور الثالث: تداعيات متغيرات النظام الدولي على الأمن الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط، على نحو ما هو مبين بالدراسة، ويلحق بهم خاتمة حول نتائج الدراسة، وأهم التوصيات.

المحور الأول: متغيرات النظام الدولي والتحولات في توازنات القوي العالمية المؤثر في الشرق الأوسط.

شهد النظام الدولي حالة من التحولات واسعة النطاق، والتي أثرت بدورها على التفاعلات الإقليمية، ومن بينها منطقة الشرق الأوسط، وتوازنات القوى في النظام الدولي، بدءاً من الأزمة المالية العالمية منذ عام ٢٠٠٨م، والتي أطلق عليها "نقطة التحول **Tipping point**"، في النظام الدولي نتيجة لتحول مقدرات القوة المالية إلى مجموعة من القوى المتوسطة التي تجمعت في إطار مجموعة العشرين للتكاتف مع الدول الصناعية الكبرى في منع النظام المالي العالمي من الانهيار. مروراً بـ "الأزمة الاقتصادية التي عانت منها الدول الصناعية الكبرى، والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان في أعقاب الأزمة المالية (كارن أبو الخير، وآخرون، ٢٠١٤، أغسطس٣٠)، ثم ما مرت به المنطقة العربية وبعض دول الشرق الأوسط منذ نهاية ديسمبر ٢٠١٠م من تراجع في معدل الاستقرار السياسي في بعض هذه النظم، بالإضافة إلى تزايد التدخلات الخارجية والمؤثره على الأمن الإقليمي، وتفاقم الأزمات الداخلية في كل من سوريا والعراق واليمن وليبيا، وتحول آليات التأثير على الأمن الإقليمي من استخدام القوة العسكرية في الصراع بين الدول إلى اختراق قائم علي تفكك المجتمعات الداخلية، وفقاً للطبيعة الأيكولوجية لكل نظام. ثم تداعيات أزمة كورونا وتأثيرها علي مستقبل النظام الدولي (وئام السيد عثمان، ٢٠٢١، يناير، ص١٤٩)، وأخيراً تداعيات الأزمة الروسية-الأوكرانية، وقد رصدت الدراسة بعض الملامح الأساسية للمتغيرات الدولية المعاصرة في الفترة الأخيرة والتي جاء من أبرزها:

١- **التحولات في النظام العالمي من الأحادية القطبية إلى تعدد المراكز:**

شهد النظام الدولي تراجع واضح في قدرة الدول الغربية، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية إبان الأزمة المالية العالمية، نتيجة لتحولات القوة في النظام العالمي؛ حيث أصبح النظام الدولي يتجه حالياً نحو حالة من "تعدد المراكز"، نتيجة لظهور العديد من الدول ذات مستوى متقارب من القوة، وإن كانت هذه القوة تتجلى بشكل أكبر – حتى الآن – على المستويات الإقليمية منها على المستوى العالمي. فبالإضافة إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي "كقوى تقليدية"، يشهد النظام الدولي صعود العديد من القوى الأسيوية في آن واحد لأول مرة في التاريخ مثل: الصين واليابان والهند. وبوصف ألمانيا القوة الأولى على الساحة الأوروبية تسعى لإيجاد صيغة جديدة هي الأخرى للتفاعل، بينما تسعى روسيا بقوة لاستعادة المكانة التي كانت تتمتع بها في السابق كقطب دولي (كارن أبو الخير، وآخرون، مرجع سابق).

ويمكن القول بأن هذه القوى الصاعدة للعديد من الأسباب، تسعى بدورها لإيجاد موطأ قدم لها في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما مع بداية تراجع الهيمنة الأمريكية أمام مزاحمة دول من داخل الإقليم ومن خارجه، عبر وسائل ومداخل مختلفة، أضحت تلعب أدواراً أكثر نشاطاً في المنطقة، وهذا ما ستكشف عنه الدراسة من خلال المحاور التالية.

٢- تنافس القوى الدولية الفاعلة وتدخلاتها في ظل البيئة المتغيرة الشرق أوسطية:

يعد إقليم الشرق الأوسط تاريخياً من أكثر المناطق تأثراً بتفاعلات التنافس الدولي، الذي يتضح من خلال وجود العديد من القوى الدولية والإقليمية المتنافسة في هذه المنطقة، والتي قد تلعب أدوارًا مباشرة، أو غير مباشرة؛ أو حتى الأدوار الهامشية، ويتضح ذلك حالياً في الانخراط الروسي في قضايا المنطقة؛ واستعداد الصين لانتهاج سياسة خارجية أكثر نشاطاً فيها، بالإضافة إلى إعادة تقييم الولايات المتحدة لمواقفها، واتجاهها لتسوية القضايا الهامة في المنطقة، خاصة الملف الإيراني، لتقليل العبء الذي تضعه على الإدارات الأمريكية، وفي ضوء ذلك يتم بإيجاز استعراض أهم ملامح هذا التنافس فيما يخص المنطقة من خلال القوى المؤثرة على النحو التالي:

أ- السياسات الأمريكية في ظل البيئة المتغيرة الشرق أوسطية:

شهدت الولايات المتحدة قفزات حيوية باتت تُشكل حالة من التغيرات في القرار السياسي والتحرك الخارجي لها خلال الفترات السابقة، والممتدة حاليا وذلك بالنظر إلى حالة التموج الأيديولوجي ما بين الأفكار الخاصة بالمحافظين الجدد، إلى الأفكار التقدمية الليبرالية، ثم المحافظين القوميين، حتى تصل إلى المشروع الجديد الذي جاء متزامناً مع الذكرى العشرين

لأحداث ١١ سبتمبر، وذلك من خلال الخروج من مناطق التوتر، والتكلفة في عهد الرئيس الحالي "جو بايدن"، وهو ما ظهرت تطبيقاته تباعاً على حالة الخروج المتوالي من مناطق الاضطراب عبر تفاهمات سياسية، ذلك بالنظر بشكل خاص على الحالة العراقية والأفغانية، ليصبح التساؤل حول ما يمكن أن تؤول له الأوضاع السياسية والأمنية بالشرق الأوسط، وأي من القوى التقليدية أو الصاعدة بالإقليم، أو تلك بالدوائر الدولية ستنجح في ملء الفراغ الأمريكي بالشرق الأوسط؟ (إيمان زهران، ٢٠٢١، سبتمبر ١٣).

ويعكس النهج العام للسياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط العديد من أوجه المصالح الأمريكية، نظراً لأهميتها الجيواستراتيجية بالنسبة لها، والتي تتمثل في تأمين مصادر الطاقة من منطقة الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة وحلفائها، ومواجهة أي قوة تهدد مناطق التدفق والدفاع عن حلفائها الاستراتيجيين، هذا بالإضافة إلى قلق الولايات المتحدة الأمريكية من اكتساب روسيا مزايا استراتيجية في المنطقة، ومن هذا المنطلق جاء السعي الأمريكي لعدم ترك أي فرصة لها لكي تحصل على هذه المزايا، أضف إلى ذلك أيضًا القلق الأمريكي بشأن النمو الاقتصادي للصين، ورغبتها في فتح أسواق جديدة في هذه المنطقة، هذا بالإضافة أيضاً إلى الحد من الدور الإيراني المتزايد في منطقة الشرق الأوسط، وعلى وجه الخصوص محاولتها بناء القدرات النووية، ومجابهة التهديدات التي تشكلها إيران على حلفائها في المنطقة (عبد الله الشاهر، ٢٠١٨، ص ص١٩-٢١).

حيث اتخذ النهج الأمريكي خلال الفترة الحالية ما كان يؤسس له في السابق، بتقليل التدخلات العسكرية في المنطقة، لعدم تكرار مأزق أفغانستان والعراق، فيلاحظ على سبيل المثال، رفض أمريكا التدخل بقواتها في الأزمة السورية، واكتفت بدورها كمراقب للقوى الدولية والإقليمية، وهو ما دفع "القيادة الأمريكية" لإعادة ذلك التصور في ظل تنامي عدد من المحددات الدافعة لذلك المسار؛ والتي جاء منها تحرير الموارد اللازمة من أجل التحول الاستراتيجي للإدارة الأمريكية إلى منافس للقوى العظمى، وفي مقدمتها روسيا والصين، وهو الاختبار الذي لا يزال في طور التكييف استناداً إلى التحركات التالية (إيمان زهران، مرجع سابق):

- اعتماد نمط "السياسات المرنة": وذلك من خلال إجراءات المواءمة بين التحديات الخاصة بمكافحة الإرهاب، ودعم الاقتصاد الأمريكي بهدف مواجهة تحدي الصعود القوي لبعض القوى الدولية على المستوى الدولي، وذلك بالخروج من مناطق الارتكاز بالشرق الأوسط مع الاحتفاظ ببعض من القوات لدعم عمليات التدخل السريع، ودعم حلفاءها الإقليميين لموازنه تداعيات هذا الخروج، مع الاعتماد على السياسات المرنة التي ترتكز على جهود زيادة

البدائل غير العسكرية لواشنطن، مثل إصلاح العلاقات مع الشركاء، وتعزيز الأداة الدبلوماسية، وإعادة تأكيد التزام الولايات المتحدة بالمؤسسات الدولية؛ حيث تلاحظ أن الوجود الأمريكي في مناطق الاضطراب بالشرق الأوسط، مثل العراق وأفغانستان، ساعد في التأثير على الاقتصاد الأمريكي في مقابل تعزيز تقدم الاقتصاد الصيني كونها تستثمر في الشركات والبنية التحتية، في معظم دول العالم، وهو ما شكل تهديد حقيقي للهيمنة الأمريكية على النظام الدولي وانتفاء مبدأ "الأحادية القطبية" مقابل تعزيز نمط "التعددية القطبية".

- الموازنة الداخلية مع التحركات الخارجية: حيث مثل هذا العنصر أحد أهم الاختبارات التي خضعت لها الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بإنجاز التعهدات الانتخابية، والشعار الانتخابي المتمثل في "عودة أمريكا"، هو ما انعكس بالتحرك لموازنة عدد من النقاط، تمثلت الأولى في: محورية الانسحاب من "الشرق الأوسط": فعلى الرغم من حالة التخوف التي أبداها العديد، سواء من الديمقراطيين أو الجمهوريين حول "تداعيات ما بعد الانسحاب الأمريكي من الشرق الأوسط"، إلا أنه لم ينكر أحد أهمية هذا الانسحاب، وكذلك أهمية هيكلة استراتيجية آمنة لخروج أكثر تنظيمًا وتعقلًا وأقل اندفاعًا، وهو ما يؤكد على أن هذه المسألة تحمل قدرًا من التوافق بين مختلف الاتجاهات، بما يدعم أهمية وحيوية هذه القضية، وكذا ضرورة التعاطي معها. كما تمثلت الثانية في: تردي الأوضاع الداخلية الأمريكية، نتيجة الانتشار السريع لجائحة كورونا، وما ارتبط بها من تداعيات سلبية على مختلف أوجه الاقتصاد الأمريكي؛ حيث فرضت على الإدارة الأمريكية أعباء إضافية، تستلزم معها إعادة تخصيص للموارد المتاحة، لاسيما تجاه القضايا الداخلية الأكثر إلحاحًا. أما الثالثة فتمثلت في: سياسة إنهاك الخصوم؛ حيث مثلت أهم الدوافع الأمريكية من إعلان الانسحاب الأمريكي العسكري من "الشرق الأوسط"، ما يتعلق بـ "إنهاك الخصوم"، وعلى وجه الخصوص الصين وروسيا، وذلك من خلال دفعهما إلى تحمل تكلفة التداعيات السلبية المتوقعة من الانسحاب، لا سيما عقب الاحتمالات القائمة نحو تنامي موجات اللاجئين، وتزايد الاضطرابات السياسية. ويلاحظ أن الاعتماد على هذه الآلية يحمل قدرًا من المخاطرة من منطلق أن قدرة هؤلاء الخصوم على التعاطي الفعال مع اضطرابات "الشرق الأوسط" عقب الانسحاب الأمريكي، يعني الإضرار بمصالح أمريكا وانحسار دورها بالإقليم لصالح فاعلين آخرين.

وخلاصة القول بأن الترجمة العملية لأهداف السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال الفترة الأخيرة تمثلت في الانسحاب من أفغانستان والعراق، ومحاولة العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران الذي لم يكتمل.

ب- السياسات الروسية في ظل البيئة المتغيرة الشرق أوسطية.

ترتكز السياسة الخاصة بمفهوم الأمن القومي الروسي على أساس وثيقتين هما: وثيقة مفهوم الأمن القومي، ووثيقة مفهوم السياسة الخارجية لروسيا؛ ومن أبرز النقاط التي اهتمت بهما هاتان الوثيقتان هي مكافحة الإرهاب، واتساقاً مع موضوع الدراسة، فإن الاستراتيجية الروسية على الصعيد الخارجي، حُددت على أساس فهم واقعي للمصالح الوطنية الروسية في الشرق الأوسط، والمتمثلة بالدعوة إلى تعميق التعاون مع هذه الدول، بناءً على المصالح المشتركة، والمتمثلة بوقف انتشار الاضطرابات، ومحاولة وضع حد للإرهاب لضمان الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها قبل أن يزعزع استقرار روسيا وجيرانها. وخير مثال على ذلك الموقف الروسي من الأزمة السورية الذي تمايز كلياً عن الموقف الأمريكي؛ حيث يرى الجانب الروسي أن القضاء على الإرهاب، ومصادره هو ما يجب وضعه في قمة الأولويات؛ حيث تميز الموقف الروسي المعلن من الأزمة السورية، بأنه ينظُر إلى ضرورة الاستقرار، وحل الأزمة السورية، وضرورة الأخذ في الاعتبار ما حدث نتيجة نهج التغيير الذي حدث في العراق وليبيا. والتي تُحمل روسيا نتائجه للولايات المتحدة وحلفاءها، ومسؤولية أزمة اللاجئين بسبب السياسات غير المدروسة، والتي أدت إلى زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة من وجهة النظر الروسية (Malashenko, Alexey, October 2013).

وفيما يخص الأزمة الليبية فقد تعاملت روسيا مع هذه الازمة من خلال مجموعة من الثوابت أولها: الرفض التام لأي تدخل عسكري في الشأن الداخلي الليبي من جانب الدول الغربية، ثانياً: الدعم الكامل للانتقال إلى دولة ليبية ذات سيادة قوية ولها مؤسسات فاعلة، حتى يتحقق الأمن الجيوسياسي في المنطقة، ثالثاً: سعى روسيا إلى الإبقاء علي أكبر قدر ممكن من التوازن في علاقاتها مع الأطراف الليبية المختلفة؛ حيث لم تنحاز روسيا إلى أي طرف من أطراف الأزمة الليبية حتى تتبلور القوى السياسية في ليبيا (صدام راشد، ٢٠١٧).

واستناداً إلى ما سبق – يلاحظ أن ثمة نمط تفاعلي بدا واضحاً في السياسات الروسية قائم على التصور الذهني نحو "إعادة التموضع" في قمة "النسق الدولي"، وتعزيز ذلك الأمر باستعادة نفوذها الجيوسياسي في منطقة "الشرق الأوسط"، هذا بجانب خطتها التقليدية بالمنطقة، والتي تمثلت في التعاون في مجال الطاقة وتعزيز جهود مكافحة الإرهاب، وبناء على ذلك، عززت الطموحات الروسية لتشتمل على دوافع ذات نمط تفاعلي، جاء أبرزها متمثلاً في (إيمان زهران، مرجع سابق):

- تعزيز العلاقات الروسية مع القوى الصاعدة بالإقليم والفواعل التقليدية بالشرق الأوسط.
- إدراج "المصالح الروسية" كقوة عظمى مكافئة في هرم النسق الدولي، وإعادة إنتاج نمط "القطبية الثنائية".

وخلاصة القول أن الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط يمزج بوضوح بين أدوات القوة الصلبة، والقوة الناعمة وبين القوة العسكرية والأدوات الدبلوماسية مما يزداده قوة وتأثيراً؛ حيث تسعى روسيا إلى تحقيق مصالحها وأهدافها في المنطقة من خلال تحركها في مسارات متوازية، ومع أخذها في الاعتبار تجنب الصدام مع القوى الدولية والإقليمية الأخرى الفاعلة في المنطقة.

ج- السياسات الصينية في ظل البيئة المتغيرة الشرق أوسطية.

انطلاقا من الرؤية التي تتبناها الصين بعملية التطوير لتصبح الصين من دولة متقدمة متوسطة المستوى بحلول عام ٢٠٣٥م، إلى قوة عظمى على مستوى الولايات المتحدة عام ٢٠٥٠، تأتي التحركات الصينية نحو أحد أهم الأقاليم التي تحظى بثقل جيوسياسي فرعي بالنظام الدولي؛ إذ بالتزامن مع الصعود الصيني، فقد حظيت منطقة "الشرق الأوسط" بعلاقات تكنولوجية واقتصادية، وتنموية قوية مع الصين؛ حيث يعد "الشرق الأوسط" بمثابة الركيزة الجغرافية، والقيمة السوقية المهمة للمشروعات الصينية العملاقة الخاصة بالربط الاقتصادي على المستوى الدولي، مثل مبادرة "الحزام والطريق"، ومن ثم، فإن الصين تعد من أهم الشركاء التجاريين لدول الشرق الأوسط، وذلك عبر خلق "نموذج اقتصادي صيني" يعد بديلاً عن "النموذج الغربي" في المنطقة، والترويج له عبر عمليات التنمية في البلدان التي قد يكون لديها مشكلات مالية، من خلال "البنك الآسيوي للتنمية"، الذي أصبح ينافس البنك وصندوق النقد الدوليين اللذين تهيمن عليهما الولايات المتحدة (إيمان زهران، مرجع سابق).

ومن منطلق الأهمية التي تتمتع بها منطقة "الشرق الأوسط" في الفكر الاستراتيجيتي الصيني أصدرت الصين في عام ٢٠١٦م، "الكتاب الأبيض" لتوضيح سياساتها تجاه الشرق الأوسط، وفق صيغة تعاونية قائمة على ثلاثة جوانب؛ الأول: مجال الطاقة، والثاني: مجالا البنى التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار، والثالث: المجالات التقنية المتقدِّمة كالطاقة النووية والفضاء والأقمار الصناعية. وهو ما انعكس بشكل كبير على تنامي حجم العقود الاستثمارية والاتفاقات الخاصة بإنشاء البُنى التحتية لمشاريع الطاقة المتجددة ومشاريع التكنولوجيا الحديثة، فضلًا عن عقد الصفقات العسكرية؛ إذ ساهم التلويح الأمريكي بانخفاض أهمية الشرق الأوسط والانسحاب

من الإقليم، لتموضع الصين كفاعل بديل عن الفاعل الأمريكي، وذلك انطلاقا من الورقة الاقتصادية والاستثمارية (المرجع السابق).

واستناداً إلى ما سبق – أصبحت مسألة أمن الشرق الأوسط والخليج العربي من المسائل المطروحة بشكل قوي في العلاقات الشرق أوسطية الصينية إبان الانسحاب الأمريكي من المنطقة؛ حيث انعكس على الأمن الداخلي لبعض دول الشرق الأوسط. مما أدي ذلك إلى سعى تلك الدول لدعم أمنها عن طريق شراء التكنولوجيا الحديثة في مواجهة التهديدات الناجمة عن ذلك، وهذا الأمر الذي اعترضت عليه الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم دخلت الصين لدعم الأمن في منطقة الشرق الأوسط من خلال بيع بعض المعدات الحديثة. بعد أن مثلت حرب الخليج الثانية فرصة للصين، كي تفرض نفسها على الساحة الدولية، الأمر الذي اتضح معه سياسة الصين تجاه المنطقة. كما مثل الامتناع عن التصويت إحدى ملامح السياسة الخارجية للصين في العديد من القضايا التي استدعت اجتماع مجلس الأمن، والتي ارتبطت بأمن المنطقة ودولها، ويتجلى ذلك من خلال امتناعها عن التصويت عن القرارات التي اتخذتها هيئة الطاقة الذرية تجاه إيران؛ إذ تحتفظ بعلاقات قوية معها(محمد السيد سليم، ١٩٩٩، ص ص١٥٢-١٥٣).

وتعد العلاقات الصينية الإيرانية من الركائز المهمة في سياسة الصين الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط، فهي علاقات قديمة وعميقة ومتنوعة ومتشعبة فهي ترجع إلى عصر الدولة "الساسانية"، وتتمحور أسس العلاقات الصينية الإيرانية بمسائل الطاقة، وتصدير الغاز والنفط الإيراني إلى الصين، وبالمقابل المساعدة في تطوير برنامجها النووي، فضلاً عن التجارة والاستثمار والتعاون العسكري في شؤون التدريب وكذلك الدعم السياسي الاقتصادي. وتشهد العلاقات الإيرانية الصينية تنامياً ملحوظاً، وهو ما تبديه عبر علاقات ثنائية بين البلدين يتقاسم كل منهما مصالح جيوبوليتيكية متشابهة، فضلاً عن رفض كلاً منهما للدور الأمريكي في المنطقة (ممدوح عبد المنعم، ٢٠١١، ص ص٨٧-٨٨).

ومع تنامي النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط بعد التواجد في أفغانستان والعراق والذي تزامن مع تصاعد هذا التواجد في جنوب شرق آسيا، تيقنت الصين أن الولايات المتحدة الأمريكية في استمرارية الهيمنة لاعتبارات استراتيجية واقتصادية ومن بينها السيطرة على طرق الملاحة، وهو ما أدي إلى التأثير بشكل مباشر في السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما الدول الخليجية، وتشير الأرقام بأن حوالي ٨٠% من حاجات الصين من النفط المستورد دائماً يأتي عبر البحر، ويعد "مضيق هرمز"، و"مضيق ملقا" أهم موقعين

بحريين على الإطلاق فيما يخص الصين كونهما يتعاملان مع معظم شحنات النفط القادمة إليها عبر البحر، وتخشى دوماً على أمن الطاقة لديها بشكل عام وعلى أمن الممرات البحرية التي تنقل إليها بشكل خاص من التواجد الأمريكي في هذه المناطق (هدى ميتكيس، ٢٠٠٧، ص ص١٥-١٧).

وفيما يتعلق بالأزمة السورية فقد اختلف موقف الصين تجاه هذه الأزمة عن الموقف الأمريكي، وهو تباين في المواقف ليس جديداً، فطالما تناقضت التوجهات السياسية للولايات المتحدة، مع مثيلاتها الصينية خلال الفترة الأخيرة، في ظل سياسة الصين الخارجية التي تتصف بالعلاقات التي تحكمها تقاطعات الأيديولوجيا بالمصالح. إلا أن الجديد في الموقف الصيني تجاه الأزمة السورية بأنه تعدى حدود "الاختلاف الموقفي" المعهود مع سياسات الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وبلغ حد المواجهة السياسية في سابقة تعد الأولى من نوعها في هذه المنطقة. ويسهم تدخل الصين في واقع توازنات معادلة القوى في الشرق الأوسط إلى جانب كل من إيران وروسيا في مواجهة الدول الغربية والولايات المتحدة، في إحداث تطور جديد على تلك المعادلة، خصوصاً في ظل تصاعد أزمات المنطقة إلى حدٍ بلغ نزاعات مسلحة تعكس واقع تلك التوازنات (حسين آغا، جعفر الخالدي، ١٩٨٢، ص ص١١٣-١١٥).

فقد استعملت الصين الفيتو أربع مرات لعدم صدور قرارات عن مجلس الأمن، ضد سوريا؛ حيث عارضت الصين أي تدخّل عسكري في سوريا، وجاء ذلك الاستخدام الصيني المتكرر لحق النقض في مجلس الأمن، على الرغم من أن الصين تعتبر الدولة التي لم تستخدم هذا الحق إلا نادراً من بين دوله الدائمة الخمس، كما أنها لم تلجأ إلى استخدامه لتقويض إصدار قرارين مشابهين وجِّها ضد ليبيا في عهد الرئيس السابق "معمر القذافي"، رغم اعتراضها على صدورهما (هدى ميتكيس، مرجع سابق، ص ص ١٧-١٨).

ويمكن القول بأن الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط تتسم بالتوازن في علاقاتها مع الأطراف المختلفة.

٣- الأزمة الروسية – الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي:

تسارعت الأحداث في أعقاب الأزمة الروسية-الأوكرانية في ٢٤ من فبراير ٢٠٢٢م؛ حيث فرضت التحركات الروسية وردود الأفعال الإقليمية والدولية العديد من التداعيات والآثار التي لم تقف عند حدود القارة الأوروبية فقط؛ بل تجاوزتها للعالم بأسره؛ حيث دخل النظام الدولي في إطار عملية تغيير تحمل العديد من التكهنات حول مصائر الشعوب ومستقبل الاستقرار، وكيف سيصبح شكل العالم والقوى المهيمنة على العلاقات الدولية مع نهاية هذه الأزمة في ظل

الاستقطاب المتصاعد، واتجاه العديد من الدول إلى تغيير سياساتها الدفاعية، بالتخلي عن حيادها العسكري ومحاولة الانضمام إلى حلف شمال الأطلنطي؟. كما زادت دول مثل ألمانيا من ميزانياتها العسكرية في تحول تاريخي لسياستها، هذا فضلاً عن الآثار التي تتركها هذه الأزمة على مستقبل حلفاء روسيا وفي مقدمتهم الصين (أميرة عبد الحليم ، ٢٠٢٢، يوليو، ص٤).

وعلى الرغم من أن دول منطقة الشرق الأوسط لا تعتبر طرفاً مباشراً في الأزمة الروسية الأوكرانية؛ إلا أن الأبعاد الأمنية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية للأزمة سيكون لها آثار طويلة الأمد في المنطقة – وهذا ما سوف يتم التطرق له بالتفصيل من خلال المحور الثالث من هذه الدراسة –، على عكس البلدان الأوروبية التي تحالفت مع الولايات المتحدة مع اندلاع الأزمة؛ حيث انقسمت دول الشرق الأوسط فيما يتعلق تجاه الأزمة إلى ما بين مؤيد ومعارض، ومحاولة الحفاظ على الحياد مع التأكيد على وحدة أراضي أوكرانيا وسيادتها والإعراب عن أملها في حل دبلوماسي لهذه الأزمة (أميرة عبد الحليم، المرجع السابق).

٤- التغيرات المستمرة في خريطة الطاقة العالمية:

تعد القضية الخاصة بتأمين موارد الطاقة أحد أسباب الحالة التنافسية المتصاعدة التي يشهدها النظام العالمي؛ حيث أدى هذا التنافس إلى الاتجاه نحو تنمية المصادر المتنوعة للموارد الخاصة بالطاقة، والعمل على تأمين عملية النقل إلى الدول المستهلكة من خلال العديد من المسارات بعيداً عن مناطق التوتر والصراع. ومن هذا المنطلق من المنتظر أن يتغير الدور المحوري للشرق الأوسط، نتيجة للسعي الدائم بهدف تطوير مصادر جديدة للطاقة بدرجة أو بأخرى، وعلى وجه الخصوص في ظل الاتجاه لتحديث إنتاج الطاقة من المناطق الجديدة، ومن أهمها: موارد منطقة بحر قزوين، والاكتشافات النفطية شرق المتوسط، هذا بالإضافة إلى منطقة وسط آسيا التي أصبحت بالنسبة لبعض الدول مصدراً رئيسياً لتوريد الطاقة وعلى رأسها الصين عبر خطوط الأنابيب الأرضية (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠١٤، أغسطس ٣٠).

٥- بروز وتزايد ظاهرة المؤسسات والتكتلات الإقليمية:

تمثلت في بروز ظاهرة اكتساب بعض المؤسسات الإقليمية العديد من الأدوار الجديدة على المستوى العالمي في عدة حالات، ومن أمثلة ذلك: "منظمة شنغهاي للتعاون" التي تضم الصين وروسيا ودول وسط آسيا، والتي كان أحد الأهداف الرئيسية وراء قيامها "التعاون الأمني بين

أعضائها"، ثم امتد نشاطها ليشمل التعاون في تنشيط التجارة بين الدول الأعضاء، ومجال الطاقة. وأصبحت المنظمة تمثل تكتلاً سياسياً يستطيع الوقوف أمام أية تحركات غربية تهدف للتدخل، حتى بغطاء أممي تحت دواع إنسانية أو أمنية، في إقليم وسط آسيا. كما جاء من أبرز التكتلات المتصاعدة الإقليمية أيضاً "مجلس القطب الشمالي" التابع للأمم المتحدة، المختص أصلاً بمتابعة التداعيات البيئية لاستغلال موارد القطب الشمالي (المرجع السابق).

المحور الثاني: الأمن الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط والتوازنات الاستراتيجية في ظل بيئة متغيرة.

تُشكل منطقة الشرق الأوسط أحد أهم المجالات الجيوسياسية، التي تحظى بأهمية بالغة في عملية التوازنات الدولية، ليس فقط بحكم مركزية المنطقة في السياسة الدولية، وإنما أيضاً بالنظر إلى أهميتها الحيوية على جميع الأصعدة الجيوسياسية، والحضارية، والجيواقتصادية. وعلى الرغم من أن المفاهيم التي قدمتها الأدبيات الجيوسياسية، والإقليمية المتخصصة للشرق الأوسط هي في درجة كبيرة من التباين والاختلاف (Rambeaud, Paul, 2011, p13)، إلا أنها تتفق على مركزية المنطقة في السياسة الدولية.

أولاً: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الجيواستراتيجية بالنسبة للعيد من دول العالم لما تحتويه من ثروات هامة كالمياه والنفط، وهو الأمر الذي برر اختلاف التعاريف، والمفاهيم وكذا الجغرافيا، والتي طرحت من قبل الخبراء والمفكرين الاستراتيجيين كل حسب وجهة نظره ومصلحته، ووفقاً لأحد التعريفات التي تناولت تعريف الشرق الأوسط بأن هذا المصطلح يطلق على الإقليم الذي يضم الدول الأسيوية والأفريقية المتجاورة القريبة من أوربا ويطل أكثرها على البحر الأبيض المتوسط، وتشمل: العراق، تركيا، إيران، فلسطين، الأردن، لبنان، سوريا، شبه الجزيرة العربية السعودية واليمن وعمان وقطر والكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة ثم مصر وليبيا والسودان. ويتعداها البعض إلى أفغانستان والهند وباكستان، وتعتبر هذه المنطقة الجغرافية جسراً بين القارات الثلاث: أسيا وأفريقيا وأوروبا، وتتغاير حدود منطقة الشرق الأوسط تبعاً للمؤثرات السياسية والإقليمية والدولية (أحمد الورني، ٢٠١٢، ص ص٣٠-٣٣). كما يمكن الوقوف على مجموعة من التعاريف للشرق الأوسط والتي تمثلت في: تعريف الشرق الأوسط من وجهة نظر الأمم المتحدة، والذي مر بالعديد من التطورات حتى أصبح أكثر شمولاً فلقد عرفت دراسة للأمم المتحدة نشرت عام ١٩٧٥ منطقة الشرق الأوسط بأنها المنطقة من ليبيا غرباً

حتى إيران شرقاً ومن سوريا شمالاً حتى اليمن جنوباً. ومن ثم عادت منظمة الأمم المتحدة لتعادل التعريف الذي جاءت به فشمل التعريف بالمنطقة على أنها كل الدول العربية، والتي تضم ٢٢ دولة. كما عرفت الولايات المتحدة الأمريكية الشرق الأوسط في إطار ما أعلنته من مبادرات للحد من التسلح في المنطقة، وأمثلة ذلك مبادرة الرئيس الأمريكي "بوش الأب" للحد من التسلح في منطقة الشرق الأوسط التي أعلنها في مايو ١٩٩١م، والتي حدد من خلالها منطقة الشرق الأوسط بأنها المنطقة التي تمتد من إيران شرقاً حتى المغرب غرباً. إلا أن التعريف الحديث بمصطلح الشرق الأوسط من قبل الولايات المتحدة فينظر إلى المنطقة بأنها: مصر والجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي وتركيا وإيران (إيلاف الكعيدي، ٢٠١٦، ص ص١٣-١٥). كما عرف المعهد الملكي البريطاني للعلاقات الدولية الشرق الأوسط بأنه؛ يشمل إيران وتركيا وشبه الجزيرة العربية، ومنطقة الهلال الخصيب والسودان وقبرص، ومن ثم فهو في هذا التعريف جعل المنطقة تتطابق مع العالم العربي (علي الدين هلال، جميل مطر، ١٩٨٣، ص ص٧٠-٧٢). وبعد أن تم استعراض التعريفات المختلفة للشرق الأوسط يتم استعراض الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة على النحو التالي:

١- الأهمية الجيوسياسية للشرق الأوسط:

يعد "ألفريد ماهان" أول من استخدم عبارة الشرق الأوسط عام ١٩٠٢م، للدلالة على المنطقة التي تقع بين شبه الجزيرة العربية والهند، وهى المنطقة التي تتخذ من الخليج مركزاً لها. ويشير مصطلح الشرق الأوسط، إلى ذلك الحيز الجغرافي الذي يمثل ملتقى تقاطع القارات الثلاث، أفريقيا، أوروبا وآسيا، فضلا عن كونه يشكل خطا حدودياً فاصلا بين الشرق والغرب (محمد منصور، د.ت.ن، ص ص٣٩-٤٠).

واستناداً إلى ما سبق، يمكن القول أن الاستخدامات الغربية لمصطلح الشرق الأوسط يغلب عليها الطابع الاستراتيجي، كونها استندت في تعريفاتها للمنطقة إلى معايير واعتبارات استراتيجية أكثر منها جغرافية وموضوعية. وعليه، فالشرق الأوسط من منظور غربي هو مصطلح يتسع بحسب الرؤى والمصالح الجيوسياسية لقوى الهيمنة الدولية. والباحث في أهمية الشرق الأوسط في ضوء النظريات الجيوسياسية، يلاحظ أن المنطقة حسب طروحات "هالفورد ماكيندر" تشكل أحد مراكز الثقل الأساسية في جزيرة العالم، كما أنها تمثل حلقة اتصال، وربط بين قلبي الأرض الشمالي والجنوبي. وعليه، فالمنطقة الشرق أوسطية تعد بحق محوراً رئيسياً من محاور استراتيجيات الهيمنة العالمية. كما تعتبر المنطقة في ضوء النظرية الجيوسياسية

التي طرحها "نيكولاس سبيكمان" جزءًا أساسيا من "المحيط الأرضي **Rimlands**" الذي يعتبر التحكم فيه مدخلا أساسيا لتحقيق السيطرة العالمية (ألكسندر دوغين، ٢٠٠٤، ص ص٩٠-٩٢).

وتبرز الأهمية الجيوسياسية للشرق الأوسط، في كونه يشرف على مضائق استراتيجية ومعابر بحرية هامة، ومن ذلك، قناة السويس، مضيق عدن، مضيق جبل طارق، ومضيق باب المندب علاوة على ذلك، فإن اتساع الحيز الجغرافي للمنطقة يوفر لها مزيد من العمق الاستراتيجي. وبالنظر إلى أهمية المنطقة ومركزيتها في الجيوسياسية العالمية، يقول "جورج لينزوسكي" في مؤلفه الشهير "الشرق الأوسط في الشؤون العالمية": "لا يمكن لأية سياسة خارجية رشيدة تسعى للهيمنة العالمية أن تتجاهل الشرق الأوسط وأثره على بقية مناطق العالم" **(Lenezowski, George, 1982, pp10-11)**.

٢- الأهمية الجيواقتصادية للشرق الأوسط:

يحظى الشرق الأوسط بأهمية بالغة على الصعيد الجيواقتصادي، باعتباره يمتاز بوفرة الموارد الطبيعية والثروات المعدنية ومصادر الطاقة، إذ تشير لغة الأرقام إلى أن المنطقة تحتوي على ١٠% من الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط. وعلى حوالي ٧٤% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، كموارد حيوية واستراتيجية بالنسبة لحضارة التصنيع العالمية (**Lacoste, Yves, 2009, pp319-320**). وتأسيساً على ما سبق، فإن الأهمية الجيواقتصادية للشرق الأوسط، لا تكمن فقط في أهمية موقعه المتوسط الذي يتحكم في طرق المواصلات التي تعتبر بمثابة الشرايين الحيوية للتجارة الدولية، وإنما أيضا بحكم اشتماله على سوق استهلاكية واسعة، مما يجعله يشكل إحدى الساحات الرئيسية للتنافسات التجارية المحتدمة بين القوى الفاعلة التي تحكم حركة الاقتصاد العالمي.

ثانياً: التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط في ظل التنافس الدولي والتوازنات الإقليمية:

شهدت منطقة الشرق الأوسط العديد من التحولات في ظل التنافس الدولي والتوازنات الإقليمية، وتأسيساً على ذلك ولأغراض الدراسة، يتم التمييز في إطار التحولات الأساسية التي تشهدها بنية العلاقات الدولية والمؤثرة على منطقة الشرق الأوسط، من منظور النظام الدولي، بين مستويين أساسيين لهذه التحولات، الأول، ويمكن تسميته بالتحولات الهامة التي من شأنها إدخال عدد من النظريات الجديدة أو المفاهيم على مستوى التحليل، أو بروز عدد من الفواعل

أو الظواهر السياسية الجديدة على مستوى الممارسة، ولكنها، مع أهميتها لا تؤثر في البنية الهيكلية للنظام الدولي. أما المستوى الثاني، فيمكن تسميته بالتحولات الجذرية، وهو ما يعني تغيير هيكلي في بنية النظام الدولي، وتحوله بين الثنائية القطبية والأحادية القطبية وتعددية الأقطاب، ويرتبط هذا المستوى في كثير من تجاربه التاريخية، بالحروب الكبرى التي شهدتها العلاقات الدولية، كالحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية والحرب الباردة ثم انهيار الاتحاد السوفيتي، وصولاً للأزمة الروسية –الأوكرانية. وفي إطار هذين المستويين يمكن القول أن التحولات السياسية التي شهدها النظام الدولي بداية من العام ٢٠١١م، وحتى الآن، تندرج ضمن المستويين الأول، والثاني، أي التحولات المهمة والجذرية، لأنها أفرزت مجموعة من المفاهيم والاقترابات التحليلية الجديدة، كما أفرزت مجموعة من الفواعل الدولية، سواء الدولاتية أو اللا دولاتية، وترتب عليها تغييراً جذرياً في بنية النظام الدولي، والذي قد يبدو للبعض أنه مازال أحادى القطبية تهيمن عليه الولايات المتحدة الأميركية حتى الآن، رغم الأحاديث الكثيرة عن صعود الصين وعودة روسيا الاتحادية وتمددها في عدد من المناطق والملفات الإقليمية والدولية، وسعيها لإعادة تشكيل هذه البنية مما أثر على جيوسياسية منطقة الشرق الأوسط بصورة ملحوظة (مروان كامل، ٢٠١٩، ص ص٣٠٥-٣٠٦). وتظهر أهم ملامح التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق أوسط في:

١- التحولات في البيئة الجيوسياسية الداخلية:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية من المناطق التي تتمتع بكثرة الأحداث وتداخلها، بدءاً من الوضع في سوريا واليمن وليبيا، إلى الوضع في الداخل العراقي. هذا بالإضافة إلى العديد من القوى واللاعبين الخارجيين كالدول الأوربية والصين وروسيا، وعلى رأس هذه القوى الخارجية تأتي الولايات المتحدة الأمريكية – كما سبق وأن تم توضيحه من قبل- ويضاف إلى هذا التعقيد، تدخل القوى الإقليمية مثل إيران وتركيا، مضافاً لها بطبيعة الحال القوى الأخرى في المنطقة ذاتها، وعلاقاتها البينية والخارجية وخلافاتها الداخلية (أمين العزام، عادل القاضي، ٢٠٢٠، ص٤٨٩). أضف إلى ذلك بروز وصعود فواعل مسلحة غير حكومية لا تتبع الدولة، سواء كانت محلية أو أخرى "عابرة للحدود Non-state" (Actors (NSAs؛ حيث شكلت هذه الفواعل تحولاً جديداً لم يكن موجوداً من قَبْل بهذه القوة والتأثير، ففي العراق وليبيا وسوريا أثرت هذه الفواعل على كيانات ومؤسسات الدولة، وجعلت الحدود الإقليمية غير مستقرة، ولعبت دوراً فاعلاً في الحروب الإقليمية بالوكالة، وأصبحت هذه الفواعل حالة واقعية

تشكل تحولاً جديداً في الوضع الأمني الجيوسياسي الداخلي وفي المنطقة العربية الشرق أوسطية بشكل عام (Lynch, Marc, and Amaney Jamal, March 2019, pp3-6)؛ حيث نتج عن تشكل هذه الفواعل الغير حكومية آثار عديدة من أهمها التحول الكبير في مفهوم الأمن، فمن الأمن الموحد للدولة إلى مفهوم أمن المناطق؛ حيث تقسم بعض الدولة إلى مساحات جغرافية، يسيطر على كل منطقة تشكيل معين، قد يكون رسمياً، ومن المحتمل أيضاً أن يكون غير رسمياً، وأصبح هذا المفهوم هو الذي يحكم العلاقات بين القوات النظامية المتبقية، والفواعل الجديدة الغير حكومية والمدعومة من رعاة خارجيين (Lynch, Marc, and Amaney Jamal, Op.cit, pp3-6). والنمط الثاني هو الفواعل الفرعية المحلية غير الحكومية ولكن معترف بها مجتمعياً، كتلك المكونات المتجمعة في وحدات "الحشد الشعبي" في العراق، والمرتبطة بالهياكل الرسمية، مما أدى إلى خلق حالة من "الثنائية" (Salloukh, Bassel F, March 2019, pp72-75).

٢- التحولات في الأبعاد الجيواستراتيجية:

ظلت الولايات المتحدة الأمريكية لفترة كبيرة، القوى الأكثر تأثيراً في منطقة الشرق الأوسط، بيد أنها بدأت في الفترة الأخيرة بتغيير أولوياتها، لتنتقل الأولوية من الشرق الأوسط تدريجياً لتتفرغ لمواجهة الصين وروسيا، وأحالت العديد من الملفات لحلفائها الرئيسيين المحليين، مما ترك فراغاً واضحاً. ومن التحولات الواضحة في السنوات الأخيرة، أن الحلفاء المقربين للولايات المتحدة بدأوا بمعارضة بعض أهداف السياسية الخارجية الأمريكية العليا أكثر من مرة؛ حيث عارضت إسرائيل الاتفاقية النووية مع إيران بقوة، وأثرت على التقدم فيها، كما أن خفض سقف إنتاج النفط لمجموعة "أوبك بلس" يغاير بشكل واضح الرغبة الأمريكية بزيادة الإنتاج، مما يوحي بأن منطقة الشرق الأوسط قد تحولت الجغرافيا السياسية فيها من نظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب (Waleed Hazbun, September 2018). ويمكن القول بأن التغير الملحوظ في أدوار الجهات الفاعلة الخارجية والفراغ الذي تتركه الولايات المتحدة أدى إلى التغير في سلوك بعض القوى المحلية؛ حيث أصبحت أقل قابلية للهيمنة الخارجية.

أما بالنسبة للصين، والتي تمثل ثقل سياسي واقتصادي، بالإضافة لعدم تدخلها في الشأن الداخلي لدول المنطقة، وعدم تقلدها دوراً سياسياً علنياً، فقد رحبت بتحول بعض دول المنطقة تجاه آسيا كطريقة لتأمين مصالحها الاقتصادية. وفي المقابل، أبرزت العلاقات المتنامية بين بعض الدول العربية، والصين تصوراً للتعددية القطبية إلى حد ما، مما أوجد قلقاً لدى واشنطن؛

حيث تعتبر القمم الثلاث التي عقدها الرئيس الصيني "شي جين بينغ" خلال ديسمبر ٢٠٢٢م مع بعض قادة دول المنطقة دليلاً واضحاً على تعزيز نفوذ الصين في الشرق الأوسط. ويمكن القول بأن أهداف الصين ما تزال في الأساس اقتصادية في المنطقة، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول. كما كشفت الأزمة الروسية–الأوكرانية وعكست حرص القوى الخارجية على مصالحها، فيما يتعلق بالطاقة والنفط والغاز على حساب مصالح دول المنطقة، ونتيجة لذلك واستجابة لتراجع الأولويات الأمريكية في المنطقة، فقد بدأ يتولد في المشهد الجيوسياسي للمنطقة اتجاهات سياسية مغايره للمصالح الأمريكية نتيجة لمواقفها تجاه بعض قضايا المنطقة مما أثر على أسس القوة الناعمة الأمريكية التي اعتمدتها وعملت عليها لفترات طويلة (Lynch Marc, and Amaney Jamal, March 2019, pp3-6).

٣- الأنماط الجديدة لاستراتيجيات النفوذ:

أدت سلسلة التفاعلات التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط إلى قيام قدر ليس بالقليل من الأزمات الإقليمية، والتي تصاعدت حدتها نتيجة اتساع نطاق الجغرافيا السياسية، التي إذا ما طبق مفهومها الاستراتيجي على منطقة الشرق الأوسط، فإن أهميتها الاستراتيجية سوف تبدو واضحة، فهي شريان الحياة الرئيس بالنسبة للعالم الغربي. وقد لعبت هذه المنطقة دوراً بارزاً في الاستراتيجيات الدولية عبر المراحل الزمنية المختلفة، ولا يمكن فهم خارطة التوازنات الحالية، والمستقبلية في هذه المنطقة بمعزل عن الإدراك الجيوبولتيكي لمسار حركة الصراع، وتداعياتها داخل إطار المنظومة الإقليمية. فالاهتمام بالشرق الأوسط وإعادة صياغة تفاعلاته يدخل في إطار استراتيجيات القوى الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية–كما تم تناوله من قبل– والتي تقتضي ضمان المصالح وصيانتها وتحقيق الاستقرار واحتواء التهديدات، وإقامة علاقات متوازنة مع دول المنطقة. وهناك العديد من المعطيات الكثيرة التي تتشكل منها المنطقة، والتي تحيلنا إلى إدراك أهمية مكانتها في السياسة الدولية، وضرورة تحديد منهج سياسي للتعامل مع متغيراتها يتفق مع متطلبات كل مرحلة بالقدر الذي يحافظ على علاقات استراتيجية، ويخدم هيكلة المصالح والتحالفات في المنطقة. ولعل التوجيهات التي طُرحت لتغيير واقع الشرق الأوسط، أو إعادة رسم خارطة التفاعلات بين أطرافه الرئيسة، هي التي وضعت توجهات مفصلية تضمنت إحداث تغيير في دول محددة، ولابد من الإشارة إلى أن الرؤية لمنحى الصراع في الشرق الأوسط وجدت صدى كبير في كتابات عدد من المفكرين؛ حيث أشارت هذه الأفكار إلى أنه على القوى التي تريد زيادة نفوذها، بلورة رؤية محددة لشكل التوازنات في المنطقة من خلال

تبني سياسات القوة الناعمة والانغماس الفاعل في التحالفات والعلاقات المستقبلية مع دول الشرق الأوسط، والعربية منها على وجه التحديد (حيدر حسين، ٢٠٢٠، ص١٢٧).

ويلاحظ أن الاستراتيجيات الدولية تجاه المنطقة بُنيت على ثوابت ومعطيات صاغتها الدول الكبرى وفقاً لرؤيتها وأهدافها، والتي جاءت وفقاً لمبادئ أساسية عدت بمثابة المرتكزات الأساسية أو افتراضات تقوم عليها سياستها تجاه الشرق الأوسط، والتي قامت على "أهمية الطاقة وطبيعة التوازنات، والتحالفات، والنفوذ". إلا أن هذه الافتراضات بوضعها ومحدداتها لم تعد تتماشى مع الاستراتيجيات المطلوبة في ظل تنامي البيئة الصراعية بأطر وأنماط مختلفة؛ حيث انتقل الصراع نحو أطر أوسع ومضامين أخرى لم تكن معهودة، كما أن صيغة التفاعلات هي الأخرى تشهد تحولات كبرى فلم تعد قائمة على التعاون أو الصراع، وإنما دخلت في مرحلة من التشابك، حتى أن بنية التوازن في المنطقة لم تعد قائمة على توازن القوى أو الأحلاف، وإنما أصبحت ذات مستويات متجددة وبصيغة مغايرة تستند على القوة والتفوق والدور والمكانة والقدرة على التأثير. كما أن بروز قوى إقليمية لها القدرة في التأثير في البيئة الإقليمية، وملفاتها أدى إلى تحول في طبيعة التوازنات في المنطقة. أما فيما يتعلق بإمدادات النفط في المنطقة باتجاه دول الغرب، تعد من القضايا ذات الأولوية لمصالح الدول الكبرى في هذه المنطقة الجيواستراتيجية، فهي تتصدر بطبيعة الحال أهداف الدول العظمى التي تؤثر على مسار التفاعلات في الشرق الأوسط والاقتصاد العالمي. ومن المتغيرات التي مست الافتراضات السابق ذكرها، اتساع نطاق الأزمات وصراع المحاور وتراجع دور الدولة. وكذلك التحول في طبيعة التحالفات والأزمات وهو تطور خطير وغير مسبوق، ويمثل مرحلة انتقالية لتبلور نمط جديد من حيث شكل وطبيعة التحالفات وتوازنات القوى بين مختلف القوى في المنطقة. كل هذه التحولات تفضي بنا إلى القول أن الافتراضات السابقة أصبحت لا تلبي الأهداف الحالية، والمستقبلية للقوى الفاعلة في المنطقة، ولا تخدم التوجه الذي يبني محاور تنتهج التصعيد من قبل الأطراف الدولية أو الإقليمية التي تسعى جاهده للحفاظ على مقومات قوتها ومساحة التحرك والنفوذ مما يؤثر بطبيعة الحال على الأمن الجيوسياسي للمنطقة (حيدر حسين، مرجع سابق، ص ص١٢٧-١٢٨).

هكذا يمكن القول من خلال التحليل المنهجي أنّ من بين أهم عوامل نشوء وتكوين النظام الدولي الجديد والمؤثر بدوره على الأمن الجيوسياسي للمنطقة، تنامي أدوار قوى كبرى عادت من جديد للتأثير في الساحة الدولية أو الإقليمية في المنطقة فتنامي الدور الروسي بالإضافة إلى الأدوار الدولية للقوى الأخرى مثل الصين، يأتي في هذا السياق بعد أن أعادت هذه القوى قراءة

أهدافها على وفق رؤية جديدة، وتراجع أدوار قوى أخرى أعطى المجال للتحرك بعمق داخل المنطقة. كما أن محاور حل الأزمات الإقليمية ستكون من القوى الأساسية في النظام الإقليمي التي ستُكون أعمدة النظام الإقليمي الجديد، وستكون روسيا والصين لاعباً فاعلاً في إقامة هذا النظام الإقليمي الجديد، لدورهما المؤثر ولقرب حدود روسيا من المنطقة ولأسباب جيوسياسية أخرى. وهذا ما أتضح من خلال الدبلوماسية الصينية في الخليج والشرق الأوسط، للسعى بين المملكة العربية السعودية وإيران في معاودة علاقاتهما الدبلوماسية (جريدة النهار، ٢٠٢٣، مارس ١١).

المحور الثالث: تداعيات متغيرات النظام الدولي على الأمن الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط

لقد كان من أبرز المتغيرات الدولية المعاصرة التي كان لها العديد من التداعيات على الأمن الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط الأزمة الروسية–الأوكرانية؛ حيث ساهمت في العديد من التداعيات العالمية، والإقليمية التي امتد أثرها ليس فقط على المستوى الأمني؛ بل امتد ليشمل المستوى الاقتصادي والاجتماعي، في الوقت الذي كان العالم في طريقه للتخلص من الآثار الناجمة عن "جائحة كورونا COVID-19"، والتي كان لها عظيم الأثر على العديد من بلدان العالم بوجه عام، ومنطقة الشرق الأوسط بوجه خاص، ولأغراض الدراسة يتم التركيز على تداعيات الأزمة الروسية – الأوكرانية على الأمن الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط؛ حيث تمثلت أبرز تداعيات الأزمة الروسية–الأوكرانية في التداعيات الأمنية، والتي دفعت بعض الدول لإعادة الصياغة الأمنية لها، من خلال التعديل في الاستراتيجيات العسكرية الخاصة بها، كما كان لها من الأثار الاقتصادية والاجتماعية، والتي تمثلت في تقلبات أسعار الطاقة لاسيما النفط الخام والغاز الطبيعي، كما تمثل أحد أشد هذه الآثار في أزمة أسعار الغذاء، هذا بالإضافة إلى التداعيات الأخرى التي سيتم تناولها من خلال هذا المحور على النحو التالي:

أولاً: التحديات الجيوسياسية والجيوبولوتكية وتداعياتها الأمنية:

يشير المنظور الجيوسياسي لأمن الشرق الأوسط شأنه شأن المناطق الأخرى إلى مقاربة تفاعلاته بما هو أمن إقليمي، يُعني بمجموعة من الدول المتجاورة جغرافيًا، ويمكن أن يتسع هذا المنظور ليشير إلى الأثر الذي تتركه سياسات إقليمية ودولية أوسع مدى؛ حيث حولت الأزمة الروسية–الأوكرانية منطقة البحر الأسود إلى منطقة ذات طابع متغير؛ حيث يعتبر البحر الأسود منطقة شبه مغلقة، بوابتها الوحيدة نحو طرق المواصلات البحرية العالمية هو البحر المتوسط،

عبر مضيق البسفور، وبحر مرمرة، وطبقاً للتجارب التاريخية للأزمات العالمية، من المحتمل جداً انتقال الصراع الدائر في البحر الأسود إلى مناطق أخرى؛ بل يمكن لهذا الصراع أن ينتقل إلى البحر الأحمر أيضاً بصورة أكبر، لما لروسيا من نفوذ ونشاطات أمنية ملحوظة في منطقة القرن الأفريقي، ولقد كان للانقسام العالمي الكبير الذي أحدثته الأزمة الروسية– الأوكرانية بين الغرب وروسيا، أثره في وضع دول منطقة الشرق الأوسط أمام خيارات صعبة لموازنة علاقاتها الدولية، والأمنية السياسية، الاقتصادية؛ حيث تمتلك روسيا حالياً علاقات جيدة مع معظم دول الشرق الأوسط، إلى درجة وجود علاقات متقدمة في كافة المجالات مع بعض دول المنطقة (واثق السعدون، ٢٠٢٢، ديسمبر ١٢).

ولقد أحدثت الأزمة الروسية–الأوكرانية منذ بدايتها في فبراير ٢٠٢٢ تغيرات في الأنماط الخاصة بالتفاعلات الأمنية بين دول المنطقة، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بزيادة أهمية بعض القضايا التي لم تكن محط اهتمام هذه التفاعلات خلال الفترة الماضية، وكذلك في اتجاه إعادة تقييم أدوار بعض الدول التي لا تنتمي جغرافياً لهذه المنطقة، ولكن لها تأثير واضح على مجمل تفاعلاتها. ويمكن القول أن هذه التغيرات ليست فقط رد فعل من دول المنطقة على الأزمة، وما نتج عنها من تهديدات وتحديات للأمن القومي لتلك الدول أو لأمنها الجماعي، ولكنها أيضاً نتاج التغير الحادث في الثقافة الأمنية السائدة في هذه المنطقة من العالم. ويقصد بالثقافة الأمنية هنا مجموعة القيم، والمعتقدات التي تشكل التصورات الأمنية حول ما يضعف الأمن أو يعززه، وكذا السياسات التي تنفذ تلك التصورات والتي تهدف لتحقيق مستوى ملائم من الأمن والاستقرار (إيمان رجب، ٢٠٢٣، فبراير، ص١٥).

وعلى الرغم من التأثيرات الانتشارية التي نتجت عن الأزمة الروسية–الأوكرانية على دول الشرق الأوسط، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بتزايد معدلات التضخم، وارتفاع أسعار الغذاء وتراجع نسب النمو، إلا أنها – على الجانب الآخر– أتاحت الفرصة لبعض دولها لتعزيز نفوذها، وهو ما عكسته خمسة اتجاهات رئيسية على مدار عام من اندلاع تلك الأزمة، وهي تنويع الشراكات الاستراتيجية مع القوى الدولية؛ حيث يعد أحد الملامح الرئيسية لدور بعض القوى الإقليمية في مرحلة ما بعد الأزمة الروسية –الأوكرانية العمل على تنويع الشراكات الاستراتيجية مع العديد من القوى الدولية لتشمل الولايات المتحدة وروسيا والصين، والدول الأوروبية، كما كان من بين هذه الاتجاهات أيضاً القيام بدور الوساطة السياسية لتهدئة منسوب الأزمة بين روسيا–وأوكرانيا، وتبني المبادرات الإنسانية لكل من السعودية والإمارات تجاه المتضررين من هذه الأزمة، وتزايد الطلب على تصدير الطاقة من الجزائر ودول الخليج للدول الأوروبية، وإضافة

إلى الاتجاهات السابقة إشراف أحد دول المنطقة على دعم تطبيق، وتمديد اتفاق نقل الحبوب بين روسيا وأوكرانيا؛ حيث عكست تلك الأزمة خطورة توافر كميات محددة من الأمن الغذائي على المستوى الدولي، مما يستلزم دعم الاتفاقيات التي من شأنها تسيير تصدير الغذاء. وفي هذا السياق، توسطت قوى إقليمية، بالاشتراك مع الأمم المتحدة في ٢١ يوليو ٢٠٢٢ لإتمام اتفاق الحبوب الذي أبرمته موسكو مع كييف؛ حيث أنهما يعدان أكبر مصدرين للحبوب، وتحصل الدول العربية منهما على جزء كبير من احتياجاتها بحيث يتم فتح الموانئ الأوكرانية لتصدير الأطنان من الحبوب العالقة على البحر الأسود، وهو اتفاق إنساني وفق صيغة "رابح – رابح" على حد تعبير الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش" (محمد عز العرب، مرجع سابق، ص ص٤٤-٤٧).

ثانياً: الأمن الإنساني والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية:

يعتمد مفهوم الأمن الإنساني على العديد من المرتكزات التي تتمثل في: الأمن السياسي، الأمن المجتمعي، الأمن الغذائي، الأمن الاقتصادي، الأمن الصحي، الأمن الشخصي، ويبرز الأمن الغذائي لمنطقة الشرق الأوسط بوصفه أحد التحديات التي نجمت عن الأزمة الروسية-الأوكرانية بصورة مبكره، على أساس أن روسيا تعد من أكبر الدول المصدرة للقمح في العالم، وتأتي أوكرانيا في المرتبة الخامسة على المستوى العالمي؛ حيث تمثل نسبة تصدير كلا البلدين مجتمعين من القمح حوالي ٢٥% من إجمالي الصادرات العالمية من القمح، وتذهب أكثر من ٥٠% من صادراتهما للقمح لدول الشرق الأوسط، انطلاقاً من الموانئ الخاصة بالبلدين على البحر الأسود الذي بات منطقة الأزمة. وفي المقابل، تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر أقاليم العالم استهلاكاً واستيراداً للقمح، فضلاً عن مشكلة الجفاف في بعض دول هذه المنطقة، الذي يؤثر على محاصيلها من القمح (واثق السعدون، مرجع سابق).

كما تُشكل كل من روسيا وأوكرانيا -كما سبق وأن تم توضيحه من قبل- نسبة كبيرة من الصادرات العالمية لعدد كبير من السلع الاستراتيجية؛ حيث تعد روسيا مصدراً أساسياً للغاز الطبيعي، وثاني أكبر مصدر للنفط الخام؛ حيث تمثل روسيا نحو ٢٥% من صادرات الغاز الطبيعي العالمي، و١٨% من صادرات الفحم، ١٤% من صادرات البلاتين، ١١% من صادرات النفط الخام العالمي، ومن ثمَّ فإن المخاطر المحتملة ستؤدي إلى ضغوط بالانخفاض الحاد في المعروض من هذه السلع، وهذا بدوره يؤدي إلى عرقلة أعمال البناء والتنمية. والذي من شأنه

أيضًا أن يخفض النمو الاقتصادي ليس فقط على المستوي العالمي؛ بل يمتد ليشمل بعض دول منطقة الشرق الأوسط.

ويوضح الشكل (١): صادرات روسيا، وأوكرانيا كنسبة مئوية من الصادرات العالمية متوسط الفترة (٢٠١٩-٢٠٢١) م (World Bank, March 24, 2022).

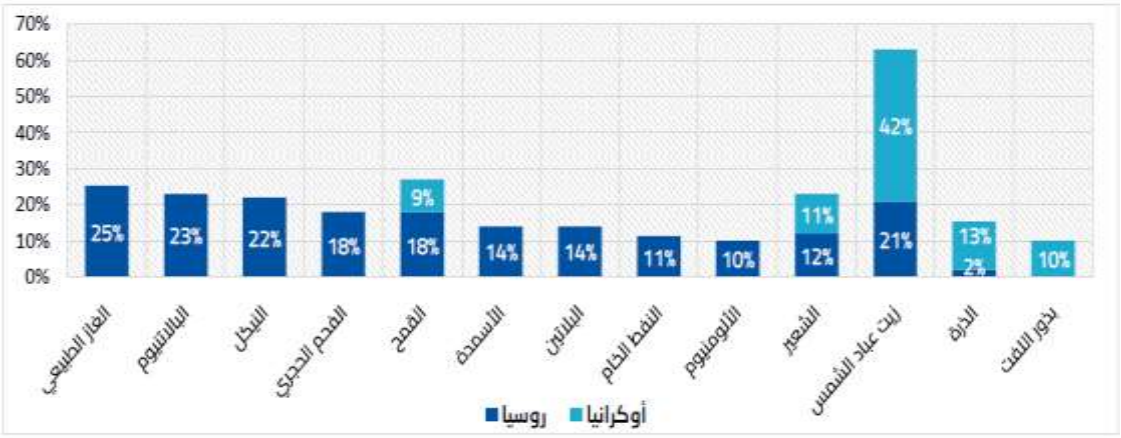

Source: World Bank. (MARCH 09, 2022). "Developing economies must act now to dampen the shocks from the Ukraine conflict". https://blogs.worldbank.org/voices/developing-economies-must-act-now-dampen-shocks-ukraine-conflict?Cid=ECR_TT_worldbank_EN_EXT.

وبتحليل بيانات الشكل (١) يلاحظ أن روسيا تعتبر أكبر مصدر للأسمدة؛ حيث تمثل ١٤% من حجم الصادرات العالمية، ومن ثم فإن أي انخفاض في الكمية المصدرة سوف يشكل خطراً كبيراً على الإنتاج الزراعي في جميع أنحاء العالم بما فيها منطقة الشرق الأوسط، مما يؤدي إلى نقل تكاليف المدخلات المرتفعة مباشرة إلى الفئة المستهلكة، مما يزيد من الأثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأزمة، مما يؤثر بالسلب على الأمن الغذائي خلال فترة الأزمة (World Bank, APRIL 13, 2022). كما تشير التداعيات العالمية المحتملة للأزمة الروسية – الأوكرانية إلى أن الدول التي ستشعر بمزيد من الضغوط هي الدول التي تعتمد على واردات النفط والغاز الطبيعي، والبلدان التي تعتمد بشكل كبير على استيراد السلع الغذائية من روسيا وأوكرانيا وعلى وجه الخصوص التي تعاني من مستويات حادة في مشكلات الأمن الغذائي (IRC . London, UK, March 21, 2022).

واستناداً إلى ما سبق، فإن التداعيات تمثلت في حدوث طفرة في أسعار الطاقة، والسلع الأولية – بما في ذلك القمح وغيره من الحبوب – مما يزيد من الضغوط التضخمية نتيجة انقطاع سلاسل الإمداد، والتي أدت إلى زيادة عالمية في أسعار السلع والخدمات، مما شكل تأثيراً على العالم بأسره، وخاصة على الأسر الفقيرة التي يشكل الغذاء والوقود نسبة أكبر من إنفاقها.

وإذا تصاعدت الأزمة الروسية–الأوكرانية، فسيكون الضرر الاقتصادي أكثر من ذلك؛ حيث تكون التداعيات مضاعفة من خلال (IMF Staff Statement March 5, 2022):

١- التداعيات الغير مباشرة الناجمة عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية والطاقة سيدفعان بالتضخم نحو مزيد من الارتفاع، مما يؤدي بدوره إلى تآكل قيمة الدخول وإضعاف الطلب.
٢- التداعيات الغير مباشرة نتيجة الخسائر والأضرار على الدول الأوروبية مما يزيد من ارتفاع الأسعار العالمية والتي قد تشمل بطبيعة الحال بعض دول منطقة الشرق الأوسط.
٣- ارتفاع تكاليف الشحن يؤثر على التضخم في البلدان المستوردة أكثر من غيرها، ذلك أن تكاليف الشحن هي محرك هام ورئيسي.

ويشير العديد من خبراء صندوق النقد الدولي أن الأزمة الروسية–الأوكرانية مثلت ضربة قوية للاقتصاد العالمي أضرت بالنمو ورفعت الأسعار، مما يجعل الاقتصاد العالمي بأكمله يشعر بأثار تباطؤ النمو وزيادة التضخم.

ويمثل الشكل (٢) المتوسط العالمي الشهري لسعر النفط الخام (دولار/برميل) والتغير الشهري (%):

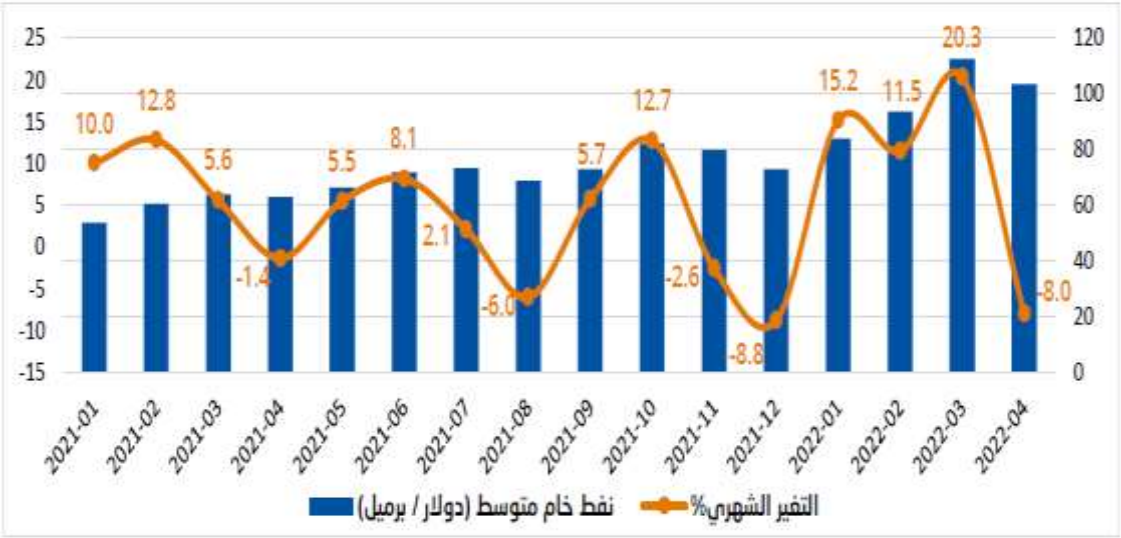

Source: World Bank Commodity Price Data. May 3, 2022. https://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets.

وبتحليل بيانات الشكل (٢)، يلاحظ أن التغيرات الشهرية في أسعار النفط الخام العالمية واصلت ارتفاعها من أدنى مستوياتها منذ تفشي جائحة كورونا؛ حيث سجل التغير الشهري للمتوسط العالمي لسعر النفط الخام ارتفاعاً بنسبة بلغت ٢٠,٣ % نهاية شهر مارس ٢٠٢٢ مقارنة مع فبراير ٢٠٢٢ ليصل إلى ١١٣ دولار/ برميل. وارتفعت بنسبة ٧٦,١% مقارنة

بالسعر في مارس ٢٠٢١، وطبقاً لنشرة "آفاق أسواق السلع الأولية" في ٣ مايو ٢٠٢٢، والتي يصدرها البنك الدولي، فقد تراجع التغير الشهري للمتوسط العالمي لسعر النفط الخام بنسبة ٨% في أبريل ٢٠٢٢ مقارنة بمارس الماضي (يونيسيف، يونيو ٢٠٢٢، ص٨).

ويوضح الشكل (٣) المتوسط العالمي الشهري لسعر النفط خام برنت (دولار/برميل) والتغير الشهري (%):

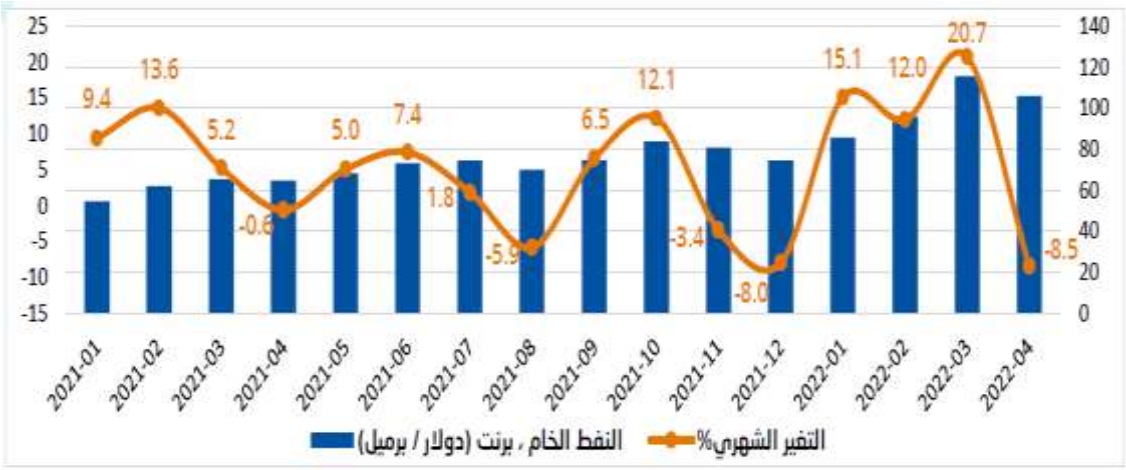

Source: World Bank Commodity Price Data. May 3, 2022. https://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets.

وبتحليل بيانات الشكل (٣) يلاحظ أن متوسط سعر خام برنت بلغ ١١٦ دولاراً للبرميل نهاية مارس ٢٠٢٢، وهو أعلى بكثير من مستواه قبل الجائحة؛ حيث ارتفع بنسبة زيادة بلغت ٢٠,٧ % مقارنة مع فبراير ٢٠٢٢م، وارتفعت بنسبة ٧٧,٣% مقارنة بمارس ٢٠٢١م. وفي أبريل ٢٠٢٢ تراجع متوسط سعر خام برنت بنسبة ٨,٥% مقارنة بشهر مارس.

ويوضح الشكل (٤) تطور سعر النفط الخام برنت (دولار/ برميل) خلال الفترة من (مايو ٢٠٢١– مايو ٢٠٢٢):

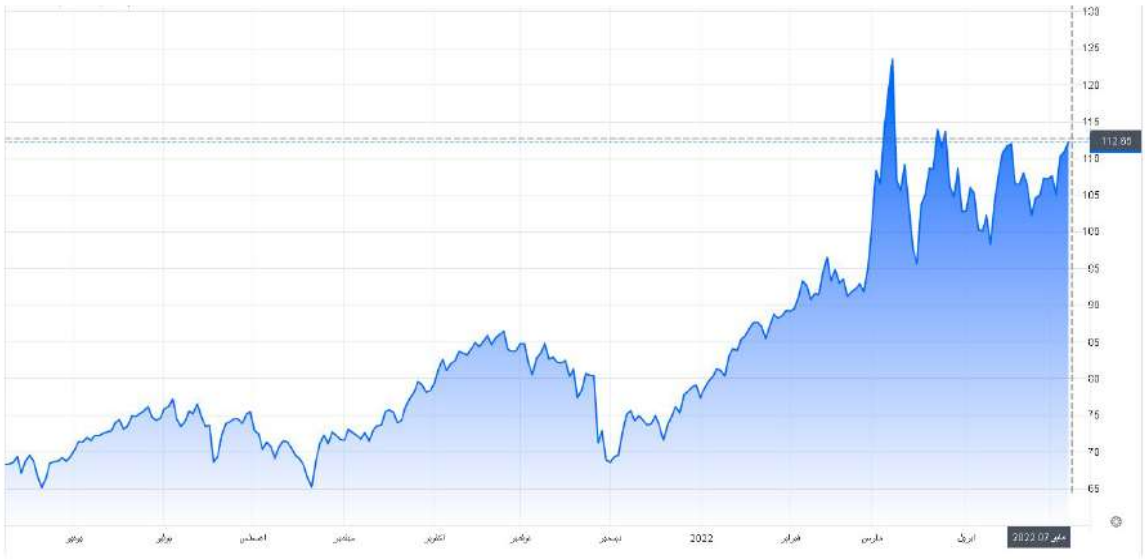

Source: TRADING ECONOMICS. May 7, 2022. https://tradingeconomics.com/commodity/brent-crude-oil.

ويوضح الشكل (٤) تقلبات في أسعار العقود الآجلة لخام برنت؛ حيث ارتفع إلى أعلى مستوى له في ثلاثة أسابيع ليصل إلى ١١٢,٦ دولار/ برميل في ٧ مايو ٢٠٢٢ بنسبة زيادة أسبوعية بلغت حوالي ٦,١% مقارنة مع حوالي ١٠٦,١ دولار/ برميل في ٢٧ أبريل. وتتجه نحو الارتفاع الأسبوعي الثاني على التوالي؛ حيث فاقت المخاوف بشأن شح الإمدادات العالمية وحظر الاتحاد الأوروبي على النفط الروسي المخاوف بشأن النمو الاقتصادي العالمي وتأثيره على الطلب على الوقود في إلقاء العبء على الأسواق. وفي الوقت نفسه، قررت أوبك+ رفع أهداف الإنتاج بمقدار ٤٣٢ ألف برميل يوميا للشهر المقبل، وتدني توفير المزيد من النفط في السوق وسط تباطؤ طلب الصين أكبر مستورد في العالم، ومع ذلك فإن السعر الحالي ١١٢,٦ دولار للبرميل (**يونيسيف، مرجع سابق، ص٩**).

ومع تداعيات هذه الأزمة تعزز ارتفاع أسعار النفط أيضاً في ضوء ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي مع القيود المفروضة على الغاز الروسي. وتمثل الطاقة القناة الرئيسة لانتقال التداعيات؛ حيث تشكل روسيا مصدراً أساسياً لصادرات النفط والغاز الطبيعي. فضلاً عن ذلك فقد أثر ارتفاع أسعار الغاز على تزايد جاذبية النفط باعتباره بديلا ً لأغراض توليد الكهرباء؛ حيث أظهرت البيانات الصادرة عن البنك الدولي ارتفاع مؤشر الغاز الطبيعي إلى ٢٣٧,١ نقطة في مارس ٢٠٢٢ بنسبة زيادة شهرية بلغت ٣٨,٢٤%، وبنسبة زيادة سنوية ٣١٦,١% مقارنة بشهر مارس ٢٠٢١ حيث ارتفع سعر الغاز الطبيعي في أوروبا إلى ٤٢,٤ دولار/مليون وحدة حرارية في مارس ٢٠٢٢ بنسبة زيادة شهرية ٥٥,٧% مقارنة بالشهر السابق وبنسبة زيادة

سنوية ٥٩١,٥% مقارنة بالشهر نفسه من العام ٢٠٢١؛ حيث كان السعر ٦,١ دولار/ مليون وحدة حرارية، ويوضح ذلك الشكل(٥):

شكل (٥) المتوسط الشهري لسعر الغاز الطبيعي (دولار/ مليون وحدة حرارية ومؤشر الغاز الطبيعي (٢٠١٠=١٠٠):

Source: World Bank Commodity Price Data. April 12, 2022. https://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets:

وخلاصة القول يتضح في ضوء ما سبق– أثر المتغيرات الدولية وعلى وجه الخصوص الأزمة الروسية –الأوكرانية على الأمن بكافة صوره الجيوسياسي، والإنساني، وغيره من الصور الأخرى لمنطقة الشرق الأوسط، ومن ثم فإن المسارات التي يمكن أن تنتهي إليها هذه الأزمة لم تتضح بعد. ومن هذا المنطلق سعت الدراسة لصياغة رؤية مستقبلية للأمن الشرق أوسطي من منظور جيوسياسي، بهدف إعادة الصياغة الجيوسياسية على النحو المبين فيما بعد.

ثالثاً: الآفاق المستقبلية للأمن الشرق أوسطي من منظور جيوسياسي وإعادة الصياغة الجيوسياسية:

تقترح الدراسة نظامًا وفقاً للمنظور الجيوسياسي، عبارة عن صياغة خاصة تعرف "بالأمن المنسق"، كي يكون قادرًا على الانسجام مع الواقع الشرق أوسطي في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة، سياسيًا وأمنيًا واقتصادياً واجتماعياً، ويحقق "الممكن" على أرض الواقع، كما يتم صياغة هذا الترتيب في إطار جيوسياسي، يراعي كافة دول المنطقة (للمزيد أنظر: عبد الجليل المرهون، ٢٠٠٩، ص ص١–١٠٤، وأيضاً: عبد الجليل المرهون، ٢٠١٠).

١- تحديد النزاعات والأزمات والتهديدات الأكثر تأثيرًا على الأمن الإقليمي، والجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط؛ بالإضافة إلى الأزمة الروسية-الأوكرانية، والقيام بوضع معايير لقياس درجة خطورة كل منها، وذلك لمواجهة تداعياتها على المنطقة.

٢- العمل على بلورة التوجهات الاستراتيجية الخاصة بالتعامل وفقاً لرؤية موحدة مع الأخطار المشتركة، ذات الطبيعة غير السياسية أو العسكرية، مثل: التهديدات العابرة للحدود، وأمن الحدود. ويمكن أن يكون التعامل مع هذه التحديات بصورة أحادية أو ثنائية أو متعددة.

٣- بحث القضايا المتعلقة بالممرات البحرية ذات الطابع الاستراتيجي والأمن الملاحي، والعمل على الخروج بمجموعة من التصورات المشتركة حول سبل التعامل معها، أحاديًا أو ثنائيًا أو على نحو تعددي.

٤- صياغة رؤية مستقبلية لحل، أو تجميد النزاعات والأزمات ذات المنشأ التاريخي ووضع رؤية مشتركة بشأنها.

خاتمة الدراسة:

ويتم تناول خاتمة الدراسة في النقاط التالية، للإجابة على تساؤل الدراسة الرئيسي وتساؤلاتها الفرعية على النحو التالي:

أولاً: نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من واقع إشكالية الدراسة الرئيسية، والتي تم صياغتها لتحقيق أهداف الدراسة وهي: إلى أي مدى أثرت المتغيرات الدولية المعاصرة على الأمن الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط؟

وخلاصة القول فإنه في ضوء ما تم استعراضه من واقع دراسة وتحليل "المتغيرات الدولية المعاصرة، وأثرها على الأمن الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط، بدا واضحاً مدى تأثير هذه المتغيرات وعلى وجه الخصوص الآثار الناجمة عن الأزمة الروسية – الأوكرانية هذا بالإضافة إلى المتغيرات الأخرى والتي تم تناولها من خلال استعراض ما جاء في محاور الدراسة الثلاث من تحليل متغيرات النظام الدولي التحولات في توازنات القوى العالمية المؤثرة في الشرق الأوسط، واستعراض طبيعة الأمن الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط والتوازنات الاستراتيجية في ظل بيئة متغيرة، وأخيراً، تداعيات هذه المتغيرات على الأمن الجيوسياسي للمنطقة، وتم التركيز على الأزمة الروسية – الأوكرانية كأحد هذه المتغيرات الهامة لما لها من العديد من الآثار ليس فقط على المستوى الجيوسياسي، وإنما يمتد ليشمل الاقتصادي والاجتماعي. والتي

أصبح تأثيرها واضحاً في الفترة الأخيرة، من خلال استعراض نتائج الدراسة؛ حيث جاءت على النحو التالي:

في استعراض المحور الأول ... متغيرات النظام الدولي والتحولات في توازنات القوي العالمية المؤثرة في الشرق الأوسط؛ تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تمتع منطقة الشرق الأوسط بالعديد من المميزات التنافسية، والتي بدت واضحة من خلال استعراض الأهمية الاستراتيجية لها، تدعم صحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة، بأن المنطقة أو الإقليم الذي تتواجد فيه الدولة يؤثر على حركتها السياسية، وهو ذاته نفس المفهوم الذي انطلقت منه أهداف النظريات الجيوسياسية، والتي ترى أن الإقليم الذي يؤثر في القوى العالمية بما ينطوي عليه من خصائص، ومزايا تطلعًا نحو السيطرة العالمية، يكون موضع استقطاب، وجذب للعديد من هذه القوى، والتي ليست بالضرورة أن تكون متواجدة في هذا الإقليم، كما أن هذا التواجد قد أثر على الأمن الجيوسياسي للمنطقة، وهذا ما يؤكده المشهد العام في العقود الأخيرة.
- أدى تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط في الفترة الأخيرة، إلى ظهور قوى أخرى صاعدة تلعب أدواراً أكثر نشاطاً في المنطقة.

وفي المحور الثاني ... الأمن الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط والتوازنات الاستراتيجية في ظل بيئة متغيرة، كانت النتائج كالتالي:

- تبرز الأهمية الجيوسياسية للشرق الأوسط، في كونه يشرف على مضائق استراتيجية ومعابر بحرية هامة.
- في إطار التحولات الأساسية التي تشهدها بنية العلاقات الدولية، والمؤثرة على منطقة الشرق الأوسط، من منظور النظام الدولي، يتم التمييز بين مستويين أساسيين لهذه التحولات، المستوى الأول، ويمكن تسميته بالتحولات الهامة التي من شأنها إدخال عدد من النظريات الجديدة أو المفاهيم على مستوى التحليل، أو بروز عدد من الفواعل أو الظواهر السياسية الجديدة على مستوى الممارسة، ولكنها، مع أهميتها لا تؤثر في البنية الهيكلية للنظام الدولي. أما المستوى الثاني، فيمكن تسميته بالتحولات الجذرية، وهو ما يعني تغيير هيكلي في بنية النظام الدولي، وتحوله بين الثنائية القطبية والأحادية القطبية وتعددية الأقطاب، ويرتبط هذا المستوى في كثير من تجاربه التاريخية، بالحروب الكبرى التي شهدتها العلاقات الدولية، وفي إطار هذين المستويين يمكن القول أن التحولات السياسية

التي شهدها النظام الدولي بداية من العام ٢٠١١م، وحتى الآن، تندرج ضمن المستويين الأول، والثاني مما أثر على جيوسياسية المنطقة بصورة ملحوظة.

وفى المحور الثالث ... تداعيات متغيرات النظام الدولي على الأمن الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط، كانت النتائج كالتالي:

- ساعدت الأزمة الروسية–الأوكرانية على التغيرات في الأنماط الخاصة بالتفاعلات الأمنية الجيوسياسية بين دول المنطقة.
- من أهم تداعيات الأزمة الروسية – الأوكرانية كأحد أهم المتغيرات الدولية على منطقة الشرق الأوسط، إحداث العديد من التأثيرات الانتشارية والتي صاحبها تزايد في معدلات التضخم وارتفاع اسعار الغذاء وتراجع النمو.
- أن العامل الذي ساهم في عدم الاستقرار العالمي الجديد هو الأزمة الروسية – الأوكرانية؛ حيث مثل ضربة قوية للاقتصاد العالمي أضرت بالنمو، وصاحبتها زيادة في التضخم.

ثانياً: توصيات الدراسة في ضوء النتائج:

وفي إطار ذلك فقد اقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات تمثلت في:

١- زيادة وتوسع دعم جهود تعزيز الإنتاج الزراعي، والأمن الغذائي من خلال:

- التركيز على تطوير مجالات تعمل على تعزيز الإنتاج الزراعي لدول المنطقة توفر الحماية من التقلبات المتوقعة لإمدادات الطاقة.
- إنشاء "منطقة إقليمية لوجستية"، والاستفادة من الخبرات المصرية في هذا الشأن، للاستفادة من الموقع اللوجستي، والجيوبولوتيكي لدول المنطقة، وإقامة تجمع اقتصادي عربي شرق أوسطي يضم دول المنطقة والدول العربية، ويتخذ من الاقتصاد الأزرق أساساً ومنطلقاً، في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠م.

٢- تعزيز الحماية الاجتماعية ذات الصلة بين العمل الإنساني والتنمية في دول المنطقة.

٣- دعم وتعزيز التنمية، وعملية بناء السلام المستدام في المنطقة، من خلال:

- تعزيز ودعم الجهود الرامية إلى السلام الدائم والمستدام، وتعزيز دور الأمم المتحدة في مواجهة تحديات بناء السلام واستمرار عملية الدعم الدولي للجهود الوطنية.

المراجع العربية:

أحمد إبراهيم الورني، *"مشاريع الإصلاح في الشرق الأوسط: بين طموحات الشعب ومصالح الدول الكبرى"*، ط١، (سوريا، دار الزمان للنشر والتوزيع، ٢٠١٢).

ألكسندر دوغين، *"أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي"*، (بيروت، دار الكتاب الجديد، ٢٠٠٤).

أميرة محمد عبد الحليم، *"الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي"*، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ملفات، يوليو ٢٠٢٢).

أمين العزام، عادل القاضي، *"النظام الإقليمي العربي في ظل التحولات الدولية: الواقع والتحديات والمستقبل، (مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد ٤٨، العدد ٤، ٢٠٢٠).*

إيلاف نوفل أحمد الكعيدي، *"الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وأثرها على العلاقات الروسية الإيرانية"*، ط١، (الأردن، دار الراية للنشر والتوزيع، ٢٠١٦).

إيمان رجب، *"التغير في الثقافة الأمنية في المنطقة الأورو–متوسطية"، في "عام على الحرب الروسية–الأوكرانية تحولات ومسارات"*،(القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ملفات، فبراير ٢٠٢٣).

إيمان زهران، *"ماذا بعد الخروج الأمريكي من الشرق الأوسط؟"*، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، *مجلة السياسة الدولية*، نشر بتاريخ ١٣ سبتمبر ٢٠٢١)، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/١١/١٣، موقع: http://www.siyassa.org.eg/News/18117.aspx.

بدرة سليم، وآخرون، *الشرق الأوسط : دراسة تحليلية في طبيعة المتغيرات الدولية والإقليمية المساهمة في التحول الاستراتيجي التركي تجاه المنطقة*، (الجزائر، مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مجلد٢، العدد٩، ٢٠١٨).

جريدة النهار، *"العلاقات بين السعودية وإيران صفحة إقليمية جديدة"، نشر بتاريخ ١١ مارس ٢٠٢٣*، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٣/٣/٢٠، موقع: https://www.annahar.com/arabic/section/10-دوليات/١٠٠٣٢٠٢٣٠٩٢٧٥٢٧٨٤/العلاقات–بين–السعودية–وإيران–صفحة–إقليمية–جديدة.

حسين آغا، جعفر الخالدي، *"الصين واليابان والشرق الأقصى: الدراسات الاستراتيجية"*، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢).

حيدر علي حسين، *"العنوان :الشرق الأوسط :افتراضات متصدعة وأنماط جديدة من الصراع"*، (الجزائر، *مجلة الفكر القانوني والسياسي*، مجلد ٣، العدد٢، ٢٠٢٠).

رانيا حسين خفاجة، *"تأثير الحرب الأوكرانية على مسارات الصراعات في الشرق الأوسط"*، (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، نشر بتاريخ ١٠ مايو ٢٠٢٢)، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/١١/٢، تم الاسترجاع من الرابط: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7329/تعقيدات-ضاغطة-تأثيرات-الحرب-الأوكرانية-على-مسارات-الصراعات-في-الشرق-الأوسط.

صدام عبد الله راشد، *"السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمات في منطقة الشرق الأوسط ٢٠١١-٢٠١٦"*، (الأردن، جامعة آل البيت، رسالة ماجستير غير منشوره، ٢٠١٧).

عبد الجليل المرهون، *"أمن الخليج: العراق وإيران والمتغير الأمريكي"*، (الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٩).

عبد الله الشاهر، *"الاستراتيجية الأمريكية وأدواتها في المنطقة العربية"*، (اتحاد الكتاب العرب، *مجلة الفكر السياسي*، المجلد ١٩ العدد ٦٨، ٢٠١٨).

علي الدين هلال ، جميل مطر، *"النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية"*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

كارن أبو الخير، وآخرون، *"تراجع غربي: تأثير تحولات النظام العالمي في الشرق الأوسط"*، (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، نشر بتاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠١٤)، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/١١/٣. تم الاسترجاع من الرابط: https://futureuae.com/ar-AE/Activity/Item/60/تراجع-غربي-تأثير-تحولات-النظام-العالمي-في-الشرق-الأوسط.

محمد أبو حمور، *" تداعيات التحولات والصراعات الدولية على الأمن الغذائي في العالم العربي: دراسة حالة حرب روسيا وأوكرانيا "*، (*مجلة دراسات الشرق الأوسط*، مجلد٢٦، العدد١٠٠، ٢٠٢٢).

محمد السيد سليم، *"السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية"*، (دمشق، *مجلة الفكر السياسي*، العدد٧، ١٩٩٩).

محمد محمود منصور، *"الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط"*. (القاهرة، مكتبة مدبولي، د.ت.ن).

مروان عوني كامل، *"القوي الكبري والتحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط: رؤى متنافسة لإدارة التوازن الدولي والتوازنات الإقليمية"*، (العراق، *مجلة تكريت للعلوم السياسية*، عدد خاص، ٢٠١٩).

ممدوح عبد المنعم، *"رياح من الشرق الصين – كوريا–اليابان"*، (القاهرة، مركز الأهرام للنشر والترجمة، ٢٠١١).

هدي ميتكيس، *"الصين والشرق الأوسط"*، في ميتكيس، هدي (محرر). العلاقات الآسيوية–الآسيوية. (القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٧).

واثق السعدون، *"تداعيات الحرب الروسية–الأوكرانية على منطقة الشرق الأوسط: التحديات والفرص"*، نشر بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠٢٢، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/١٢/٣١، موقع: https://www.orsam.org.tr/ar/rusya-ukrayna-savasinin-ortadoguya-etkileri-zorluklar-ve-firsatlar/

وائل شديد، *" التحولات الجيوسياسية للعالم العربي في ظل الصراعات الدولية والإقليمية "*، (مجلة دراسات شرق أوسطية، مجلد٢٦، العدد١٠٢، ٢٠٢٣).

وئام السيد عثمان، *" أثر متغيرات النظام الدولي علي الأمن الإقليمي العربي: دراسة تأصيلية لدور نظرية الأيكولوجية السياسية"*، (بني سويف، *مجلة كلية السياسة والاقتصاد*، العدد٩، يناير ٢٠٢١).

يونيسيف، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، *"التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحرب الروسية الأوكرانية على اليمن"*، (اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، يونيو ٢٠٢٢).

المراجع الأجنبية:

IMF Staff Statement on the Economic Impact of War in Ukraine, Retrieved from, March 5, 2022, https://www.imf.org/en/News/Articles/2022/03/05/pr2261-imf-staff-statement-on-the-economic-impact-of-war-in- Ukraine.

Lacoste, Yves, *"Géopolitique, la longue histoire d'aujourd'Hui"*, Paris: Larousse, 2009).

Lenezowski, George, *"The Middle East in world Affairs"*. New York: Connell University Press, 1982).

Lynch, Marc, and Amaney Jamal, *"Introduction: Shifting Global Politics and the Middle East"*, (Pomeps Studies, March 2019).

Malashenko, Alexey, *"Russia and the Arab Spring"*. *Carnegie Moscow Center*, Retrieved from, October 2013, http://carnegieendowment.org/files/russia_arab_spring2013.

Nott, Hanna, Alterman, Jon B, *"Russia in the Middle East after Ukraine"*. Vienna, Center for Strategic and International Studies. Retrieved from, January 24, 2023, https://csis-website-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/2023-01/ts230124_Notte_Babbel_RUinME.pdf?VersionId=nyFY4kijk8MS80FJXAqUlQsFFFTwwJr3.

Rahman, Khalid, *"US Middle East Policies and their Consequences"*, (Policy Perspectives, January - June 2010, Vol. 7, No. 1, January –2010 Special Isse: MIDDLE EAST).

Rambeaud, Paul, *"Le Moyen Orient: Une Région Sous Tensions"*, (Paris: Edition Ellipses, 2011).

Salloukh, Bassel F, *"From State-Building to State-Fraying Permeability: NSAs in the Post-Popular Uprisings Arab World"*. (Pomeps Studies 34, March 2019).

Ukraine conflict will worsen hunger in world's worst crisis zones, warns IRC. London, UK, March 21, 2022. Retrieved from https://www.rescue-uk.org/press-release/ukraine-conflict-will-worsen-hunger-worlds-worst-crisis-zones-warns-irc 25% 23% 22% 18% 18% 14% 14% 11% 10% 12% 21%.

Waleed Hazbun, *"Regional Powers and the Production of Insecurity in the Middle East: Middle East and North Africa Regional Architecture"*. (MENARA. Working Papers No. 11, September 2018). https://www.iai.it/sites/default/files/menara_wp_11.pdf

World Bank, *"The war in Ukraine - amplifying an already prevailing food crisis in West Africa and the Sahel region"*, Retrieved from, APRIL 13, 2022 https://blogs.worldbank.org/voices/war-ukraine-amplifying-already-prevailing-food-crisis-west-africa-and-sahel-region

World Bank, *"Our World in Data How could the war in Ukraine impact global food supplies"*. Retrieved from, March 24, 2022 https://ourworldindata.org/ukraine-russia-food Statista, and, Why the War in Ukraine Threatens Global Food Security. Apr 11, 2022.https://www.statista.com/chart/27225/russian-and-ukrainian-share-of-global-crop-exports/.